النقود والبنوك

دكتور المقرر / عصام الليثي

البريد الإلكتروني / samlaythy@yahoo.com

رقم تليفون المكتب / 0135896027

المحاضره الأولى / نشأة وتطور النقود

❖ المقدمه :

تعتبر النقود من بين أعظم الإكتشافات الإقتصاديه التي توصلت إليها البشريه :

- ✓ فالنقود إذا أحسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الإقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحريه التي تحقق الرفاهيه الإقتصاديه) .
- ✓ والنقود إذا لم يحسن استخدامها لها الأثر السلبي على النشاط الإقتصادي وتدهوره وتراجعه ، فكثير من الظواهر الإقتصاديه غير المرغوب فيها كالتضخم والبطاله وضعف سعر صرف العمله الوطنيه لها علاقه بالنقود .

ويمكن توضيح أهمية النقود من المنظور الإقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الإقتصاد الكلي على النحو الذي سيتم شرحه الآن .

➢ أهمية النقود للإقتصاد الكلي

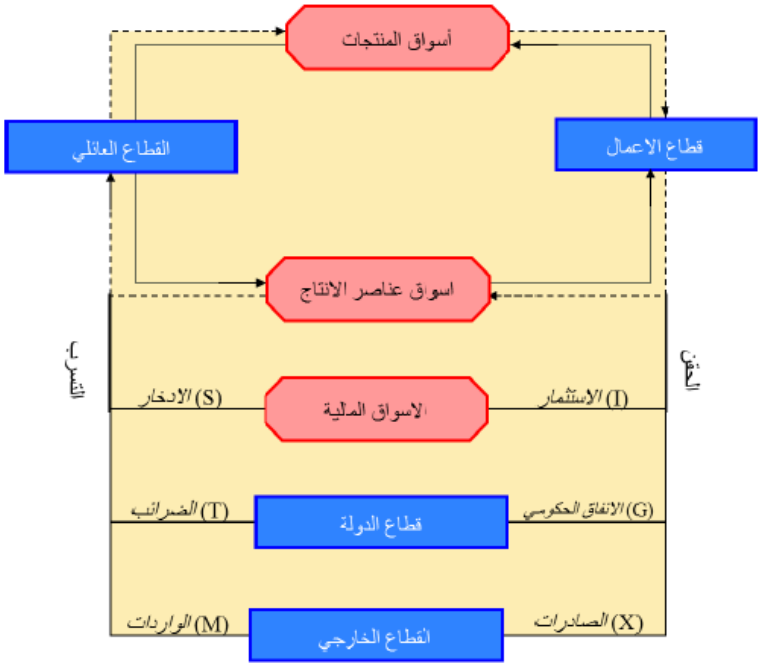

❖ تطور التبادل الإقتصادي وتطور النقود :

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الإقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخيه . ويعتبر هذا التطور متأثرا بعنصرين هما :

أ. **الزياده في السكان** .

ب. **التخصص وتقسيم العمل** .

وفيما يلي نعطي فكره موجزه ثلاثة مراحل توضح كيفية التلازم بين تطور التبادل الإقتصادي وتطور النقود :

١. مرحلة غياب التبادل الإقتصادي

أ. السكان : العدد محدود .

ب. التخصص وتقسيم العمل : غير موجود (الإقتصاد المعيشي / اقتصاد الإكتفاء الذاتي) .

ج. عدم وجود فائض إنتاج ولا حاجه للتبادل وبالتالي لا حاجة للنقود .

٢. مرحلة التبادل الإقتصادي المحدود (قمة هذه المرحله الثوره الزراعيه)

أ. السكان : العدد متزايد .

ب. التخصص وتقسيم العمل : أصبح موجودا (الإنتاج للغير) .

ج. وجود فائض في الإنتاج والحاجه للتبادل في السوق وبالتالي الحاجه للنقود .

٣. مرحلة التبادل الإقتصادي غير المحدود (قمة هذه المرحله الثوره الصناعيه)

أ. السكان : العدد أكثر تزايدا (الإنفجار السكاني) .

ب. التخصص وتقسيم العمل : أصبح منتشرا (الإنتاج للغير) .

ج. وجود فائض ضخم في الإنتاج والحاجه للتبادل في أسواق أكثر اتساعا وبالتالي تزايد الحاجه لنقود اكثر تطورا .

❖ نظام المقايضه :

⌑ تعريف المقايضه

يقصد بالمقايضه التبادل العيني للسلع والخدمات والذي كان شائعا بين المجتمعات البدائيه التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد .

ويطلق على المقايضه تعبير نظام التبادل المباشر ، حيث تتم مبادلة السلعه بالسلعه أو الخدمه ، مثل :

- الأسماك مقابل الحبوب أو
- التبغ مقابل الثمار أو
- اللبن مقابل الملح أو
- الماشيه مقابل أدوات الصيد
- أو أدوات البناء مقابل أي شئ آخر .

⌑ مساوئ نظام المقايضه

يمكن حصر المساوئ (العيوب) التي يتسم بها نظام المقايضه في النقاط التاليه :

١) عدم توافق الرغبات أو ما يسمى بالتوافق المزدوج للرغبات .

٢) عدم إمكانية تجزئة بعض السلع .

٣) عدم وجود وحدة مشتركه لقياس القيمه .

٤) تعدد الأسعار النسبيه .

٥) تدني كفاءة التبادل .

- مثال توضيحي لمشكلة تعدد الأسعار النسبيه .

بإفتراض أن مجتمع ما تتوفر فيه ٦ سلع تتمثل في الآتي :

- الأرز >>> 5 أسعار .
- السكر >>> 4 أسعار .
- الزيت >>> 3 أسعار .
- اللحم >>> 2 أسعار .
- النسيج >>> 1 سعر .
- التبغ .

يمكن إستخدام الصيغه التاليه لمعرفة عدد المعاملات المطلوبه لسلعة ما :

$= \frac{ن(ن-1)}{2}$ حيث أن (ن) هي عدد السلع المتاحه في السوق .

❖ أنواع النقود :

تعرف النقود مقارنة بالمقايضه بنظام التبادل غير المباشر . وتتمثل أنواع النقود (حسب تطورها التاريخي) في الآتي :

١. **النقود السلعيه :**
هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقيه مع قيمتها كنقود مثل : سلعة القمح والذهب والفضه (النقود المعدنيه) أي أنها وسائل مبادله لها قيمه ذاتيه (يصدرها جميع أفراد المجتمع الذين يحوزون السلع) .

٢. **النقود الرمزيه :**
هي النقود المصنوعه من الورق أو النقود الورقيه والتي لا تكون للماده المصنوعه منها قيمه ذاتيه وإنما تستمد قيمتها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل (يصدرها البنك المركزي) .

٣. **النقود الإئتمانيه :**
وهي ناتجه عن نشاط البنك في تقديم القروض (تصدرها البنوك التجاريه) .
التي تنتج عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك مسحوب على بنك آخر ممثله في ما يعرف بالودائع الأوليه والودائع المشتقه .

٤. **النقود الإلكترونيه :**
تعرف بأنها قيمة نقديه تتخذ شكل وحدات إئتمانيه مخزونه على شكل إلكتروني

أو أداة إلكترونيه يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الإلكترونيه المغنطه مثل بطاقات الخصم والبطاقات الإئتمانيه والشيكات الإلكترونيه .

❖ **وظائف النقود :**

يمكن حصر وظائف النقود في الآتي :

١. **وسيط للتبادل :**

يعني قبولها كأداة لتسويه المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشره (النقود مقابل السلع والخدمات) . ومن خلال استخدام النقود كوسيط للتبادل تم تحقيق العديد من المزايا :

- التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات .
- تخفيض تكاليف التبادل .
- تشجيع مزيد من التخصص في الإنتاج وزيادته وتحسين جودته .
- وتشجيع حرية الإختيار .

٢. **وحده لقياس القيمه :**

تستخدم النقود كوحده لقياس قيم السلع والخدمات حيث تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل . كذلك تساعد النقود في إبرام العقود ومسك الحسابات في صور نقديه ومعرفة ما حققته الشركات من أرباح أو خسائر في نهاية كل عام .

٣. **مخزن للقيمه :**

تتميز النقود بسهولة حفظها واستخدامها في أي مكان وزمان آخر وبأقل تكلفه مقارنه بالمقايضه . وبذلك تعد النقود وسيله للإدخار من أجل إنفاقها في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفه على الوجه الأكمل لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائيه . (وجود التضخم يضعف هذه الوظيفه) .

٤. **معيار للمدفوعات الآجله :**

تسهل هذه الوظيفه عملية إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجله ، أي على أن يتم بيع السلع بأسعار معينه في الوقت الحاضر . إضافة أن هذه الوظيفه تمكن من إقراض واقتراض قوة شرائيه (إبرام القروض) كل ذلك بشرط أن تظل القوه الشرائيه للنقود مستقره (عدم وجود ظاهره التضخم) .

☜ **ملحوظه : يمكن تقسيم الوظائف الأربعه السابق ذكرها إلى وظيفتين :**

أ. **الوظائف الأساسيه** (يحتاجها كل أفراد المجتمع) .

- ✓ وسيط للتبادل .
- ✓ وحدة لقياس القيمه .

ب. **الوظائف المشتقه** (لا يحتاجها كل أفراد المجتمع) .

- مخزن القيمه .

- معيار للمدفوعات الآجله .

❖ **خصائص النقود الجيده :**

لكي تتصف النقود بالجوده فلابد أن تكون :

- **سهلة الحمل :** لابد للنقود أن تكون سهلة الحمل وسهلة النقل لأجل القيام في مختلف المناطق . وإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزه كما هو الحال في ظل نظام المقايضه أو النقود السلعيه فسيكون من المتعذر استخدامها كوسيط للتبادل . وإن تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعه نسبيا .
- **غير سريعة التلف :** يجب أن تتمتع النقود بعدم القابليه للتلف حتى لا تفقد قيمتها كنقود بالمفهوم المعاصر .
  - مثال الملح واللحوم والفواكه (قابله للتلف) .
  - مثال النقود المعدنيه والورقيه (غير قابله للتلف) .
- **قابله للتجزئه :** تتسم النقود الجيده بقابليتها للتجزئه بحيث يمكن إصدارها في شكل وحدات كبيره ومتوسطه وصغيره .
  - مثال الماشيه في ظل نظام المقايضه والنقود السلعيه (غير قابله للتجزئه) .
  - مثال النقود الورقيه والمعدنيه والإلكترونيه (قابله للتجزئه) .
- **ذات مواصفات موحده :** يجب أن تتمتع النقود بهذه الخاصيه حتى تحظى بالقبول العام ولتفادي أي نشوب خلاف بين طرفي التبادل . كما يجب أن تتمتع النقود بهذه الصفه حتى يتم تفادي حدوث أي نوع من التزوير كما هو الحال بالنسبه للعملات المعدنيه والورقيه .
- **سهلة التمييز :** يجب أن تتسم النقود الجيده بسهولة التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئه من فئات العمله كما هو الحال بالنسبه للعملات المعدنيه والورقيه .

المحاضره الثانيه / النظم (القواعد) النقديه

❖ المقدمه

تم في المحاضره الأولى استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التاليه النقود :

- نظام المقايضه .
- أنواع النقود .
- وظائف النقود .
- خصائص النقود الجيده .

وقبل الدخول في تفصيلات عن موضوع القواعد النقديه ، فلابد من التطرق لتعريف النقود حيث جرت العاده على تعريف النقود بأنها أي شئ يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمه ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجله ، شريطة أن يلقي قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع (مواصفات النقود الجيده) .

❖ تعريف النظام النقدي

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي :

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعه في دولة معينه والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدوله . وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونه للنظام النقدي في الآتي : □

- النقود المتداوله في المجتمع (أنواع النقود) .
- التشريعات والقوانين التي تحكم عملية إصدار النقود وتداولها (القبول العام) .
- الأجهزه والمؤسسات المصرفيه والماليه التي تتعامل بالنقود (الكفاءه الإقتصاديه)

{ تعريف النظام النقدي الدولي } □

❖ أنواع النظم النقديه

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقديه :

- ✓ الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيرا وتوسع فيه نطاق المعاملات (سبب داخلي) .
- ✓ اتساع نطاق المعاملات التجاريه والإقتصاديه فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي) .
- ✓ ظهور الدوله ك كيان يتمتع بالسلطه ولها مسؤوليات تجاه المجتمع وتحقيق أهدافه الإقتصاديه ، مثل :

≈ التنميه الإقتصاديه .

≈ استقرار الأسعار ومحاربة التضخم .

≈ التوظيف الكامل ومحاربة البطاله .

≈ التوازن الخارجي وإستقرار سعر صرف العمله الوطنيه .

وبصفه عامه عرفت البشريه نوعين من النظم النقديه (النظام النقدي السلعي ، النظام النقدي الورقي) حيث سيتم الحديث عنهما أكثر تفصيلا في الشرائح التاليه :

❖ **النظام النقدي السلعي**

- يموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحده النقديه على أساس كمية أو محتوى من سلعة معينه يرتضيها الناس كوسيط للتبادل . وقد كانت سلعتي الذهب والفضه أوسع انتشارا وأكثر استخداما في هذا المجال ، وذلك لأن القوه الشرائيه للوحده النقديه في التداول مساويه للقوه الشرائيه التي تمثله كمية الذهب أو الفضه المرتبطه بالوحده النقديه .
- المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر بإسم قاعدة الذهب يجد أنه مر بالمراحل التاليه :

١. مرحلة نظام المسكوكات الذهبيه .
٢. مرحلة نظام السبائك الذهبيه .
٣. مرحلة نظام الصرف بالذهب .
٤. مرحلة نظام المعدنين .

- فيما يلي عرض موجز لكل مرحله من المراحل السابق ذكرها .

١- مرحلة نظام المسكوكات الذهبيه :

تعتبر من أقدم النظم النقديه المعروفه والتي تعمل في إطار الإجراءات والضوابط التاليه :

- يتم تحديد قيمة الوحده النقديه بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة (ويطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه) .
- عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العمله إلى القطر المعني .
- أن المسكوكات الذهبيه هي القاعده القانونيه لسداد الديون .
- يحق لأي فرد تحويل النقود إلى ذهب وبالعكس .
- عدم وجود أي قيود على إصدار المسكوكات الذهبيه .

٢- مرحلة نظام السبائك الذهبيه :

لجأت معظم دول العالم إلى نظام السبائك الذهبيه بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبيه بسبب التوسع التجاري ومحدودية إنتاج الذهب وتوسع الحكومات في الإنفاق بسبب الحروب . وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي :

- تحدد الحكومه ممثله في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب .
- قيام البنوك المركزيه بإصدار عمله معدنيه أو ورقيه يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب .
- تحتفظ البنوك المركزيه بسبائك ذهبيه في خزائنها كغطاء للعملات المصدره .
- لا يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخليه وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجيه فقط .
- يقتصر حق تحويل العملات النقديه المتداوله إلى ذهب على من يملكون مبالغ كبيره فقط .

٣- مرحلة نظام الصرف بالذهب :

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزيه علاقة عملتها بالذهب بصوره غير مباشره وذلك من خلال الإحتفاظ بعملات أجنبيه قابله للتحويل إلى ذهب . وبذلك تشكل هذه العملات غطاءا لعملاتها بدلا عن الذهب . وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي :

أ. تحديد قيمة العمله الوطنيه مقابل قيمة عملة أخرى قابله للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الإسترليني أو الدولار الأمريكي .

ب. تحتفظ البنوك المركزيه في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدره (كما يحق لها الإحتفاظ بقدر من السبائك الذهبيه) .

يُلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيره التي تعاني من عدم وفرة في إنتاج الذهب والإحتياطي من الذهب . ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدوله التي تتبناها تابعه لإقتصاد الدوله التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها .

٤- مرحلة نظام المعدنين :

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العمله الوطنيه أساس وزن ثابت من معدنين ، هما الفضه والذهب وبالتالي تكون الوحده من العمله الوطنيه قابله للتحويل إلى أي من المعدنين . إلا أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضيه بسبب ما يعرف بقانون جريشام Gersham's Law حيث ينص هذا القانون على أن العمله الرديئه تطرد العمله الجيده من السوق .

⬅ ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب

يعتقد الكثيرين بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسيه وهي :

- تحقيق الشعور بالأمان (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب) .
- استقرار أسعار الصرف (القابليه للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب) .
- إدارة النظام النقدي بصورة آليه (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آليه) .
- استقرار مستوى الأسعار (الزياده في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحه من الذهب) .

❖ **النظام النقدي الورقي أو القانوني**

أ. **أسباب نشأة النظام النقدي الورقي**

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى التحول من النظام النقدي السلعي إلى النظام النقدي الورقي :

- في أوقات الأزمات والحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلى ذهب .
- فشل نظام قاعدة الذهب عن مجاراة التوسع في التجاره الدوليه ومع ما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطاله وغيرها من المشكلات .
- التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث إنجازات (طفرات) اقتصاديه (اليابان ودول الإتحاد الأوروبي والإتحاد السوفيتي سابقا والدول المستقله حديثا) .

ب. **تعريف النظام النقدي الورقي**

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعيه ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعه أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقه بين كمية النقود الورقيه المصدره وبين كمية الذهب الموجوده لدى الجهاز المصرفي . وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونيه أو غير القابله للتحويل إلى ذهب .

ج. **أسس عمل النظام النقدي الورقي**

تقوم الدوله بوضع مجموعه من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدره والتي تعمل الدوله من خلالها على تحقيق الأهداف التاليه :

- تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكميه المصدره من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتا في المستوى العام للأسعار والمحافظه عليها .
- تحقيق الإستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطاله . ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد وإنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود) .
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدوله والحد من خروج الذهب من خلال :

- اتباع سياسة اقتصاديه لتشجيع الصادرات .
- وضع سياسة جمركيه للحد من الواردات .
- استخدام نظام الحصص في التجاره الدوليه .
- تمويل عملية التنميه الإقتصاديه عن طريق زيادة الإصدار النقدي (التمويل بالعجز) .
-

ملاحظات حول النظام النقدي الورقي

□

يمتاز هذا النظام بالمرونه في مواجهة الظروف الإقتصاديه المختلفه ، إلا أنه يعتبر سلاح ذو حدين إذ قد تستخدمه السلطه السياسيه لدافع سياسي ، مما قد يعرض الإقتصاد للتضخم .□

لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص مثل :□

لمح تحديد نسبة معينه من الإحتياطي النقدي من العملات الصعبه (تكفي لإحتياجات الإستيراد لستة أشهر) .□

لمح أن لا يتجاوز عجز الموازنه نسبة معينه (5٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) .□

□

المحاضره الثالثه / البنوك (البنوك التجاريه ١)

◈ مقدمه

❖ يمكن القول بأن الحاجه المستمره إلى تطوير النقود كانت سببا رئيسيا في إنشاء وقيام مؤسسات تحل محل الأفراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجاريه والبنوك المتخصصه وخلافها .

❖ بل أن التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزيه ، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قويه بمسألة سيادة الدوله وأمنها القومي .

وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الانواع المختلفه من البنوك (المصاريف) والتي تشمل :

- البنوك التجاريه (التقليديه) .
- البنوك المتخصصه .
- البنوك الإسلاميه .
- البنوك المركزيه .
- البنوك الدوليه .

◈ مفاهيم ذات صله بالبنوك التجاريه

١) النظام المالي :

يتكون النظام المالي من مجموعة العناصر التاليه :

- **الأسواق الماليه :** وقد وردت الإشاره إليها في المحاضره الأولى حيث تشمل سوق النقود (سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكيه) والذي ينقسم بدوره إلى سوقين :
  1. السوق الأوليه .
  2. السوق الثانويه .
- **المؤسسات الماليه :** وتشمل نوعين من المؤسسات :
  ١. المصرفية (البنوك) .
  ٢. المؤسسات غير المصرفيه (شركات التأمين ، الإستثمار المالي ، الصرافه وخلافها) .
- **الأدوات (الأصول) الماليه :** وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (الصكوك) الماليه .

٢) وحدات الفائض :

الوحدات الإقتصاديه (أفراد أو مؤسسات) والتي تتملك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون) .

٣) وحدات العجز :

الوحدات الإقتصاديه (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون والمستثمرون) .

٤) الوساطه الماليه :

الدور الذي تقوم به المؤسسات الماليه المتواجده في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحه للطرفين .

٥) قطاع البنوك (القطاع المصرفي) :

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :

◈ نشأة وتطور البنوك التجاريه :

تعود نشأة البنوك التجاريه وانطلاق نشاطها إلى حقبة القرون الوسطى ، حيث مرت البنوك التجاريه بالمراحل والتطورات التاليه :

١. قيام التجار والصاغه بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجاريه التاليه :

- تقديم خدمة الإيداع (السبائك الذهبيه) للتجار مقابل منحهم إيصالات أمانه .
- تقديم خدمات صرف العملات .
- تقديم القروض للآخرين .
- اكتشاف عملية خلق الإئتمان عن طريق إصدار إيصالات بقيم نقديه تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغه .

٢. حدوث أزمات ماليه (حالات إفلاس وفشل عن سداد الإلتزامات) بسبب إقراض وتوسع الصاغه في عملية خلق الإئتمان ، مما أدى للتفكير في القيام

بهذه الوظائف (الإيداع / الصرف / الإقراض / الإئتمان) عن طريق مؤسسات متخصصه ولها قدرات ماليه كبيره :

- أنشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقيه (إيطاليا) في عام ١٥٨٧ .
- أنشئ ثاني بنك تجاري في مدينة أمستردام (هولندا) في عام ١٦٠٩ .

٣. توالي بعد ذلك إنشاء البنوك التجاريه في جميع مدن العالم وأصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجوده في جميع أنحاء ودول العالم .

تتحدث بعض المصادر التاريخيه عن نشأة سابقه للبنوك التجاريه في منطقة بلاد الرافدين حيث يتم الإستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمورابي .

◈ وظائف البنوك التجاريه

تنحصر وظائف البنوك التجاريه في القيام بالمهام التاليه :

١) **قبول الودائع**

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري . وتقوم البنوك التجاريه بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

☜ الودائع تحت الطلب (الجاريه) .

لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات .

☜ الودائع لأجل أو الزمنيه (الثابته) .

يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائده) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات .

☜ الودائع الإدخاريه .

يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائده) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات .

٢) **تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه**

ويشمل ذلك الآتي :

- القروض قصيرة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز سنه >> (يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائده) .
- القروض متوسطة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنه وخمسة سنوات >> يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائده .
- السحب على المكشوف : وهي الحاله التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتى وإن كان هذا الحساب

لا يوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر) >> يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائده على السحب بالمكشوف .

٣) **خصم الأوراق التجاريه**

ويشمل ذلك خصم الأوراق الماليه قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :

- ✓ خصم الكمبيالات التجاريه .
- ✓ خصم السندات (الحكوميه والتي تصدرها الشركات والمؤسسات) .

٤) **تقديم الخدمات الماليه**

ويشمل ذلك الآتي :

- إصدار خطابات الضمان —> تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميلة للجهة المستفيده – ضمان عقود المناقصات .
- إصدار خطابات الإعتماد المستنديه —> لسداد الإلتزامات الماليه الناجمه عن عمليات التجاره الخارجيه .
- إصدار الشيكات (الإعتياديه والمصرفيه والسياحيه) .
- القيام بعمليات الوكاله مثل سداد الفواتير .
- تقديم خدمات الصرف .
- تقديم خدمات التحويلات الماليه .
- تقديم خدمة الإستشارات الماليه .
- تقديم خدمات الخزن الآمنه .
- تقديم الخدمات الإلكترونيه الحديثه (الصراف الآلي ونقاط البيع) .

(جميع الخدمات الماليه يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عموله)

٥) **خلق نقود الودائع المصرفيه** (النقود الإئتمانيه)

نظراً لأهمية هذه الوظيفه فسوف يتم تخصيص المحاضره القادمه للحديث عنها بشكل مفصل .

ملحوظه /

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيلها في الآتي :

- عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائده .
- عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم) .
- عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أرباح البنك التجاري = الفائده الدائنه (المتحصله من الغير) – الفائده المدينه (المدفوعه للغير)

◈ تعريف البنوك التجاريه

يمكن تعريف البنك التجاري على النحو التالي :

البنك التجاري هو مؤسسه ماليه وسيطه تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه وتقديم الخدمات المصرفيه . وتعتبر البنوك التجاريه من أهم المؤسسات الماليه التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنيه وتقوم بإعادة ضخها في الإقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الأنشطه الإستثماريه والإستهلاكيه .

المحاضره الرابعه / البنوك (البنوك التجاريه ٢

◄ المقدمه

تم في المحاضره السابقه الحديث عن وظائف البنوك التجاريه بشيئ من التفصيل عدا وظيفة واحده ألا وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفيه (النقود الإئتمانيه) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل .

تتفرد البنوك التجاريه عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفيه الناتجه عن نشاطها الإئتماني في تقديم القروض . تستطيع البنوك التجاريه التأثير على أداء الإقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحه للإستخدام في الإقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الإقتصاد)

◄ مفاهيم ذات صله بخلق النقود المصرفيه (الإئتمان)

أ. الإحتياطي الخاص (السيوله الداخليه) :

- ✓ عباره عن نسبة مئويه توضح حجم السيوله النقديه التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، وذلك بغرض مجابة إلتزاماته اليوميه (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات ماليه أخرى) .
- ✓ عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبه من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير .
- ✓ يقوم البنك التجاري من جانبه – اختياريا – بتحديد هذه النسبه وذلك من واقع تجاريه وخبرته العمليه اليوميه .
- ✓ يسمى الإحتياطي الخاص بخط الدفاع الأول .

ب. الإحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي) :

- ➢ عباره عن نسبة مئويه توضح حجم السيوله النقديه التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها – إجباريا – من جملة ودائعه الجاريه .
- ➢ لا يدفع البنك المركزي للبنوك التجاريه فوائد في مقابل مخصصات الإحتياطي القانوني المودعه لديه .
- ➢ تستخدم البنوك التجاريه السيوله المحتفظ بها في شكل احتياطي قانوني لمواجهة حالات العجز في السيوله ، خصوصا في حالات عدم كفاية الإحتياطي الخاص .
- ➢ يسمى الإحتياطي القانوني بخط الدفاع الثاني .

ج. الودائع الأوليه :

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء أكانت حكوميه أم أهليه أم مختلطه في حسابات جاريه لدى البنوك

التجاريه ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث إنخفاض في حجم النقود المتداوله خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي تم إيداعها .

د. الودائع المشتقه :

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأوليه بعد أن يتم خصم الإحتياطي القانوني منها ، بحيث تقوم البنوك التجاريه بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضه في حسابات جاريه تخصهم ، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءا كبيرا من مبلغ الوديعه الأوليه . ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العمليه يتناقص حجم الودائع المشتقه تدريجيا إلى أن يؤول إلى الصفر .

هـ. التسرب النقدي :

يتمثل في العملات المتداوله خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات والمؤسسات الإحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليوميه مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الإستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق .

و. طباعة النقود وخلق النقود :

- طباعة النقود تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها بإحداث زياده حقيقيه في عرض النقود ، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقديه جديده (ضخ كميات إضافيه من العملات) .
- خلق النقود يعتبر من أحد وظائف البنوك التجاريه والتي تقوم بموجبها بإحداث زيادة حسابية (ليست حقيقيه) في عرض النقود . وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقه .

◄ عملية خلق النقود المصرفيه بالبنوك التجاريه

الإفتراضات :

تستند عملية خلق النقود المصرفيه أو ما يسمى بخلق الإئتمان على توفر الأربع افتراضات التاليه :

- أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجاريه مجتمعه (سلسله متتابعه من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الإقتصاد .
- إلتزام جميع البنوك بالإحتفاظ بنسبة الإحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي إحتياطات أخرى .
- تستمر البنوك التجاريه في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الإحتياطات القانونيه مع حجم الودائع الأوليه (عندها يكون حجم الودائع المشتقه يساوي الصفر) .
- تقدم العادات المصرفيه ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين ، الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجاريه بتسديد التزاماتهم الماليه

بشيكات مسحوبه على حساباتهم الجاريه ولا يحتفظون بأرصدة نقديه خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي .

✱ مثال تطبيقي :

بإفتراض أن البنك التجاري (أ) تسلم وديعه أوليه من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10,000 ريال سعودي . وما دام الأفراد عادة لا يحضرون فجأه ويسحبون كل أموالهم وأن كل معاملاتهم والتزاماتهم الماليه سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (أ) بإعتباره مؤسسه تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي :

- يحتفظ بجزء من هذه الوديعه كإحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبه بـ 20%) .
- بعد إستيفاء نسبة الإحتياطي القانوني المقرره تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (أ) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر .

وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (أ) :

ميزانية البنك التجاري (أ)

الخصوم		الأصول	
10,000	وديعه	2,000	احتياطي قانوني .
		8,000	قروض (فائض متاح)

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (أ) ما يلي :

- أن البنك التجاري (أ) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (8,000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (أ) في حساب لدى البنك التجاري (ب) . فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العمليه التي قام بها نظيره حيث يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني المقرره من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدره على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (ب) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (ب)

الخصوم		الأصول	
8,000	وديعه	1,600	احتياطي قانوني .
		6,400	قروض (فائض متاح)

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (ب) ما يلي :

- أن البنك التجاري (ب) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (6,400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (ب) في حساب لدى البنك التجاري (ج) فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العمليه التي قام بها نظيره حيث يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني المقرره من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدره على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل آخر .
- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (ج) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (ج)

الخصوم		الأصول	
6,400	وديعه	1,280	احتياطي قانوني .
		5,120	قروض (فائض متاح)

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (ج) ما يلي :

- أن البنك التجاري (ج) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (5,120) لمواطن آخر يدعى الدوقان .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (ج) في حساب لدى البنك التجاري (د) فإن هذا الأخير

سوف يقوم بتكرار نفس العمليه التي قام بها نظيره حيث يحتفظ بنسبة الإحتياطي القانوني المقرره من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدره على إقراض ما تبقى من المبلغ لعميل آخر .

- وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (د) على النحو التالي :

ميزانية البنك التجاري (د)

الخصوم		الأصول	
5,120	وديعه	1,024	احتياطي قانوني .
		4,096	قروض (فائض متاح)

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (د) ما يلي :

- أن البنك التجاري (د) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعه الأوليه في حدود مبلغ (4,096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديده ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعه الأوليه للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانيه) .
- وتتوالى سلسلة الودائع المشتقه ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجاريه على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانيه المجمعه للبنوك التجاريه على النحو التالي :

تلخيص لعملية خلق النقود المصرفيه لدى البنوك التجاريه .

البنك	الودائع الأوليه	الإحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقه)
بنك (أ)	10,000	2,000	8,000
بنك (ب)	8,000	1,600	6,400
بنك (ج)	6,400	1,280	5,120
بنك (د)	5,120	1,024	4,096
.....	.....	.....	.....
بنك (ي)	0	0	0
المجموع (تركم)	50,000	10,000	40,000

يتضح مما سبق أن تراكم مبلغ الوديعه الأوليه بلغ 50,000 ريال سعودي . الأمر الذي يعني أن هذه الوديعه تضاعفت خمس مرات بسبب تكرر (إعادة تدوير) الودائع المشتقه بصوره تناقصيه .

◄ حساب مضاعف النقود

١. مضاعف النقود البسيط :

مضاعف النقود عباره عن معادلة رياضيه تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأوليه نتيجة للودائع المشتقه بفرض معرفة مبلغ الوديعه الأوليه ونسبة الإحتياطي القانوني وذلك من خلال استخدام الصيغه (المعادله) الرياضيه التاليه :

$$\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعه الأوليه}$$

✱ مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التاليه :

- ✓ الوديعه الأوليه تبلغ 80,000 ريال .
- ✓ نسبة الإحتياطي القانوني حددت بـ 10% .

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التاليه :

$$\text{مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعه الأوليه}$$

$$= 80,000 \times \frac{1}{10\%} = 80,000 \times 10 = 800,000$$

(توجد علاقه عكسيه بين نسبة الإحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجاريه على خلق النقود)

٢. مضاعف النقود المركب

مضاعف النقود البسيط لا يعطي صوره حقيقيه عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع فلابد أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلبا على مقدرة البنوك التجاريه في خلق النقود :

- وجود نسبة من الإحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجاريه .
- وجود نسبة من التسرب النقدي .

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الإحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغه (المعادله) الرياضيه التاليه :

$$\text{مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني} + \text{نسبة الإحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعه الأوليه}$$

✱ مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب :

إذا توفرت لدينا المعلومات التاليه :

- ≈ **الوديعه الأوليه تبلغ 80,000 ريال .**
- ≈ **نسبة الإحتياطي القانوني حددت بـ 5% .**
- ≈ **نسبة الإحتياطي الخاص حددت بـ 8% .**
- ≈ **نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12% .**

وبالتعويض في معادلة المضاعف المركب نحصل على النتائج التاليه :

$$\text{مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي القانوني} + \text{نسبة الإحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعه الأوليه}$$

$$= \frac{1}{12\% + 8\% + 5\%} \times 80{,}000$$

= 4 × 80,000 = 320,000 (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

المحاضره الخامسه / البنوك (البنوك التجاريه ٣)

❖ المقدمه

تم في المحاضره السابقه الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفيه (النقود الإئتمانيه) لدى البنوك التجاريه . وكما سبقت الإشاره في هذا السياق تتفرد البنوك التجاريه عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفه .

خلصنا في المحاضره السابقه إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفة أي مبلغ يتحصل عليه – من الودائع – أضعافا متعدده وذلك بسبب قدرته على اشتقاق وإعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد ماليه لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الإقتصاد (المستهلكين والمستثمرين) .

في هذه المحاضره سيتم التركيز على قضية هامه للغايه تتعلق بالجوانب التشغيليه للبنوك التجاريه ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري . ولكي نفهم هذه القضيه بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصله بالموضوع .

❖ مفاهيم ذات صله بإداره ربحيه وسيولة البنك التجاري

١) الموارد :

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك التجاري وتصبح متاحه لديه لكي يوجهها للإستخدامات المختلفه التي تعود بالنفع وتحقق المصلحه من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد . ولذلك تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي) . وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين :

أ. **الموارد الذاتيه :** وتتضمن الموارد الذاتيه أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكيه حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه . ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الإحتياطي (الأرباح غير الموزعه) أو من خلال زيادة رأس المال .

(في الغالب تشكل الموارد الذاتيه ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري)

ب. **الموارد غير الذاتيه :** وتتضمن الموارد غير الذاتيه أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري (الجاريه / الثابته / الإدخاريه) . كما تتضمن الموارد غير الذاتيه الديون أو الأموال المقترضه من الغير ، حيث تقوم البنوك التجاريه بالإقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجاريه) .

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتيه ما بين 90% إلى 85% من جملة موارد البنك التجاري)

٢) الإستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحه للبنك التجاري . فعملية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير المحاسبي) . وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين :

أ. **توظيف يحقق السيوله الكامله :** السيوله الكامله يعني يتم الإحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جاريه) لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى . وفي هذه الحاله يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتيه لأن السيوله تكون حاضره لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك . فالسيوله بالنسبه لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عاليه من الثقه في البنك التجاري .

ب. **توظيف يحقق ربحيه عاليه :** لكي يحقق البنك التجاري درجه عاليه من الربحيه فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح مثل :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق الماليه المدره للعائد (ربح) .
- ✓ إقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن) .
- ✓ استثمارها بصوره مباشره في مشروعات مملوكه للبنك تحقق عائد (ربح) .

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الإستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفه بالمخاطر . فالأوراق الماليه قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها والإستثمارات المباشره قد يحقق بعضها خسائر .

٣) التعارض بين الربحيه والسيوله

قضية التعارض بين الربحيه والسيوله – وهي ما تعرف أيضا بمعضلة البنوك التجاريه – تتجسد في ان الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضه . ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي :

⬅ أصحاب الموارد غير الذاتيه من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عاليه من السيوله لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيوله لا تحقق عائد (ربح السيوله يساوي صفر) .

⬅ أصحاب الموارد الذاتيه من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجه عاليه من الربحيه ، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحيه تجلب المخاطر .

هذا التعارض أو هذه المعضله يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي :

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحيه والسيوله

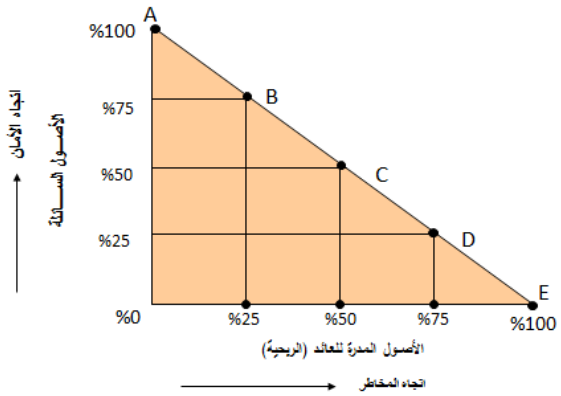

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحيه والسيوله .

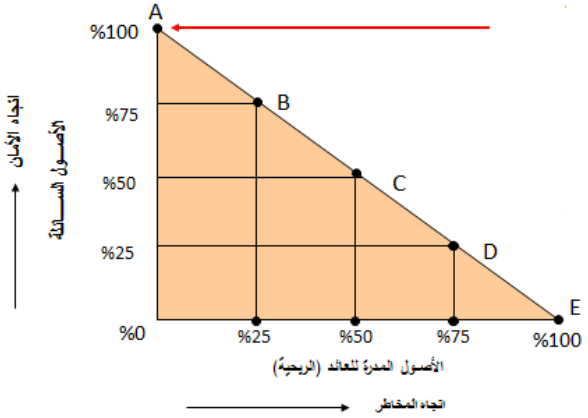

النقطه (A) في الشكل توضح سياسة إداريه هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عاليه جدا من السيوله (100%) . وفي نفس الوقت يصاحبها درجه عاليه جدا من الأمان . فهذه السياسه تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك .

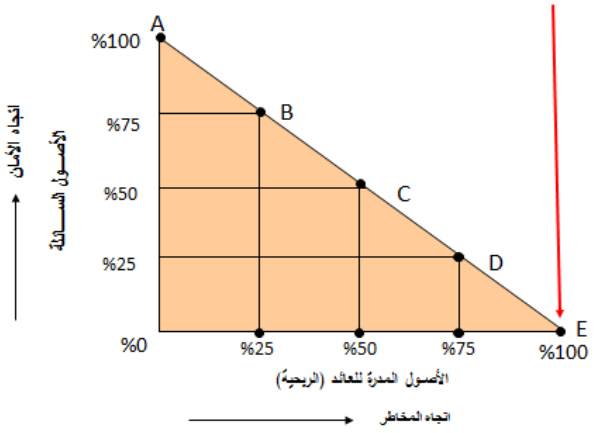

النقطه (E) في الشكل توضح سياسة إداريه هدفها في المقام الأول تحقيق درجه عاليه جدا من الربحيه (100%) وفي نفس الوقت يصاحبها درجه عاليه جدا من المخاطره . فهذه السياسه تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين .

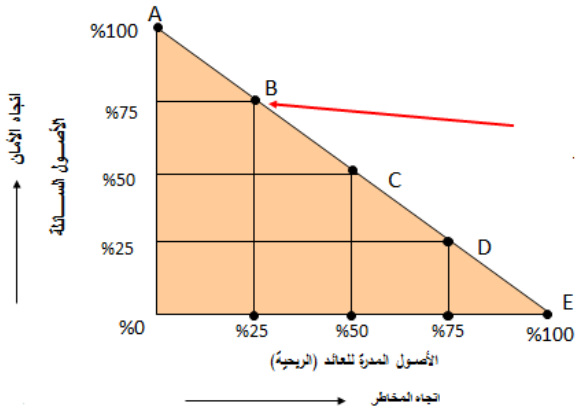

النقطه (B) في الشكل توضح سياسيه إداريه هدفها في تحقيق رضا الطرفين . لكن مع تغليب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75% سيوله) على حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر (25% ربحيه) . فهذه السياسه تعني الإنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضه .

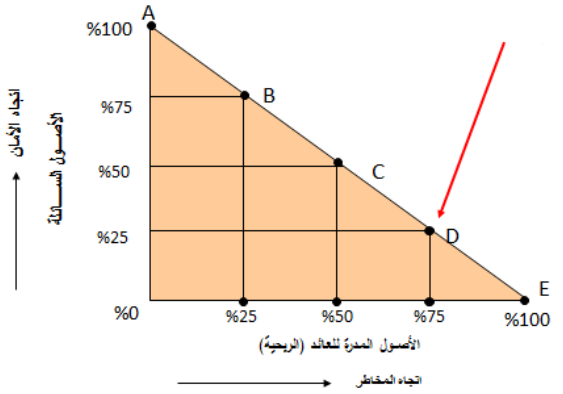

النقطه (D) في الشكل توضح سياسية إداريه هدفها في تحقيق رضا الطرفين ، لكن مع تغليب مصلحة الملاك من جانب (75% ربحيه) على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25% سيوله) . فهذه السياسه تعني الإنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضه .

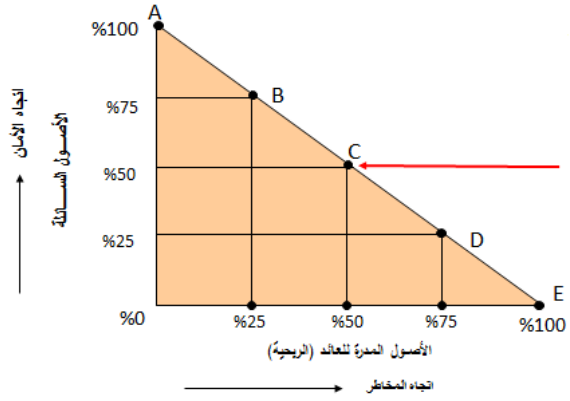

السياسه الإداريه هدفها هذه المره كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ . وهو ما يتحقق فقط عند النقطه (C) في الشكل . فـ عند هذه النقطه تحديدا ، يتساوى نصيب أصحاب الودائع والدائنين (50% سيوله) مع نصيب الملاّك تماما (50% ربحيه) .

ملاحظات هامه :

نخلص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي :

- أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتيه (أموال الملاك أو حقوق الملكيه) .
- أن البنك التجاري يتم تشغيله ويضمن إستمراريته من الموارد غير الذاتيه (أموال أصحاب الودائع وأموال الدائنين) .

وبما أن هناك مقوله ترى أن السياسه الإداريه الناجحه للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجه عاليه من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم / المطلوبات) وهيكل الإستخدامات (الأصول / الموجودات) ، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري لا سيما وأن الميزانيه تتضمن من المؤشرات المحاسبيه التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومتانة المركز المالي للبنك .

❖ مكونات ميزانية البنك التجاري

الخصوم (الموارد)	الأصول (الإستخدامات)
❖ الودائع – ودائع جاريه . – ودائع لأجل . – ودائع إدخاريه . ❖ الإقتراض من الغير – قروض من البنوك التجاريه . – قروض من البنك المركزي . ❖ رأس المال – أسهم ممتازه . – أسهم عاديه . ❖ الإحتياطي (أرباح غير موزعه)	❖ النقديه (السيوله) – الإحتياطي القانوني . – السيوله الداخليه . ❖ محفظة الأوراق الماليه – أسهم . – سندات وأذون خزانه . ❖ منح القروض والسلفيات للعملاء – أفراد . – مؤسسات . ❖ الإستثمارات المباشره – صناعيه . – زراعيه . – خدميه . ❖ الأصول الثابته

❖ إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري فلابد من القيام بالمهام التاليه :

- إدارة سيولة البنك .
- إدارة رأس مال البنك .
- إدارة أصول / موجودات البنك .
- إدارة خصوم / مطلوبات البنك .
- إدارة مخاطر البنك .

(تفاصيل أوفى عن الإعتبارات المتعلقه بإدارة هذه الجوانب الخمسه موجوده في الكتاب)

❖ معايير نجاح البنوك التجاريه

هناك ثلاثة معايير رئيسيه لتحديد مدى نجاح البنوك التجاريه في تحقيق أهدافها .
وهذه المعايير تشمل الآتي :

١. استقرار السيوله .
٢. الربحيه .
٣. التسويق .

(تفاصيل أوفى عن هذه المعايير الثلاثه موجوده بالكتاب) .

المحاضره السادسه / البنوك (البنوك المتخصصه)

❖ المقدمه

- جاءت نشأة البنوك المتخصصه في فترة زمنيه متأخره نسبيا (تقريبا في أوائل القرن العشرين) مقارنة بنشأة البنوك التجاريه (في القرون الوسطى) . السبب الرئيسي للتفكير في إنشاء بنوك متخصصه هو أن البنوك التجاريه كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجاره (الداخليه والخارجيه) ، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفيه المتعدده .
- هذا التوجه من قبل البنوك التجاريه ترتب عليه حرمان قطاعات اقتصاديه هامه وحيويه من التمويل المصرفي مثل : القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي والقطاع العقاري .
- المعلوم أن القطاعات السابق الإشاره إليها تعتبر العمود الفقري للتنميه الإقتصاديه وتحتاج حسب طبيعتها إلى نمط من التمويل طويل الأجل وهو ما لا توفره لها البنوك التجاريه .
- تطور وإنتشار البنوك المتخصصه على نطاق كبير كان في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما تحصلت الدول المستعمره في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيه على استقلالها السياسي ، حيث وجدت الغالبيه العظمى من هذه الدول أنها مطالبه بتحقيق معدلات متسارعه من التنميه الإقتصاديه وصولا لإستقلالها الإقتصادي والتخلص من تبعيتها لإقتصاد الدول المستعمره (اقتصاد الدوله الأم) .
- تزامن مع هذا الحدث السياسي دعاوي من جانب العديد من المفكرين الإقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنميه الإقتصاديه هو إنشاء بنوك متخصصه توفر التمويل للقطاعات المحرومه من تمويل البنوك التجاريه (الزراعي ، الصناعي ، العقاري) .
- طالبت هذه الدعاوى أيضا أن تتولى الدوله زمام المبادره في هذا الإتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها . ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصه تعرف ببنوك التنميه وفي الغالبيه العظمى من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدوله (القطاع العام) .

❖ تعريف البنك المتخصص

اعتمادا على الخلفيه التاريخيه التي تم ذكرها عن البنوك المتخصصه ، يمكن تعريف هذا النوع من البنوك على النحو التالي :

البنك المتخصص هو مؤسسه ماليه وسيطه تسعى لتحقيق التنميه الإقتصاديه وقد يكون تحقيق الربح من ضمن أهدافه . ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله والإستدانه من المؤسسات الماليه الأخرى لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل الأنشطه الإستثماريه في القطاع الذي يتخصص في تمويله ، علما بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصه بقبول الودائع الجاريه من الجمهور .

❖ أنواع البنوك المتخصصه

أ. البنوك الزراعيه

تعتبر من البنوك المتخصصه الرائده وتأتي في مقدمتها نظرا لأن الغالبيه العظمى من الدول الناميه يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول . وفيما يلي استعراض لبعض الإعتبارات المتعلقه بالبنوك الزراعيه :

- **تعريف البنك الزراعي :** هو مؤسسه وساطة ماليه متخصصه تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . وفي الغالب تعطي البنوك الزراعيه الأولويه لشرائح صغار المنتجين بإعتبار أنهم يمثلون الغالبيه العظمى في هذا القطاع حيث يكون هؤلاء (في العاده) محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسميه وعلى وجه الخصوص البنوك التجاريه .
- **خصائص البنك الزراعي :** يتسم البنك الزراعي بالخصائص التاليه :
  - منح التمويل طويل الأجل بهدف الإستثمار في المشروعات الجديده (إقتناء الأصول لأغراض الإنتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمه .
  - منح التمويل قصير الأجل لتوفير متطلبات التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديده أو المشروعات القائمه .
  - يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق والتخزين .
  - يتركز الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعيه في المناطق الريفيه (بالقرى) لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفه من المزارعين

ب. البنوك الصناعيه

- **تعريف البنك الصناعي :** هو مؤسسة وساطه ماليه متخصصه تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي . وفي الغالب تعطي البنوك الصناعيه الأولويه لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (أصحاب الصناعات الصغيره) . بإعتبار أنهم

يمثلون الغالبيه العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء (في العاده) محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الرسميه وعلى وجه الخصوص البنوك التجاريه . ويعول على البنوك الصناعيه في إحداث دفعة قويه للتنميه الإقتصاديه من خلال تعزيز علاقات الترابط / التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي) .

- **خصائص البنك الصناعي : يتسم البنك الصناعي بالخصائص التاليه :**
  - يمنح التمويل طويل الأجل بهدف الإستثمار (اقتناء الأصول لأغراض الإنتاج الصناعي) في المشروعات الجديده أو بهدف التوسع في المشروعات القائمه .
  - يمنح التمويل قصير الأجل لغرض التشغيل (رأس المال العامل) في المشروعات الجديده أو المشروعات القائمه .
  - يمنح التمويل للجهات البحثيه (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لإجراء البحوث والدراسات التي تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعه وتقدم الحلول لمشكلات الصناعه .
  - يتركز الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعيه في المناطق الحضريه لكي تكون أكثر قربا من الشرائح المستهدفه من المصنعين .

ج. البنوك العقاريه

- **تعريف البنك العقاري :** هو مؤسسه وساطة ماليه متخصصه **تهدف** إلى تنمية القطاع العقاري في المجال السكني أو في المجال غير السكني (للأغراض التجاريه) . وفي الغالب تعطي البنوك العقاريه الأولويه للشرائح محدودة الدخل من الموظفين والعمال . بإعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد الماليه الكافيه لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها . وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقاريه في إنشاء مشروعات البنيات الأساسيه عن طريق مشاركة الدوله أو عن طريق تكوين تحالفات ماليه (محافظ أو صناديق استثماريه) مع مؤسسات ماليه أخرى .
- **خصائص البنك العقاري : يتسم البنك العقاري بالخصائص التاليه :**
  - يمنح التمويل طويل الأجل بهدف تشييد المساكن الجديده لغرض السكن أو لغرض الإستغلال الإستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أو الزراعي .
  - تمنح التمويل قصير الأجل بهدف الصيانه وإعادة التأهيل للمباني القائمه في كافة القطاعات (سكني ، تجاري ، صناعي ، زراعي) .
  - أصبحت البنوك العقاريه مؤخرا تقوم بالإستثمار المباشر في قطاع البناء والتشييد من خلال شركات مملوكه لها عن طريق إنشاء المجمعات للأغراض السكنيه وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو إنشاء المباني

التجاريه (في الأسواق) أو مباني الفنادق والمنتجعات السياحيه وخلافها من المباني للإستخدامات الأخرى .

د. بنوك الإستثمار

- **تعريف بنك الإستثمار :** هو مؤسسه وساطه ماليه متخصصه بدرجه كبيره في مجال الإستثمار المالي وتسمى أيضا ببنوك الأعمال . المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها لا تقبل الودائع ولكنها تعمل في مجال الوساطه في الأسهم وشراء السندات (الحكوميه وغير الحكوميه) وتكوين محافظ الإستثمار والصناديق الإستثماريه وعلى صعيد آخر ، المعروف عن بنوك الإستثمار بأنها لا تقدم القروض المختلفه ومن حيث مواردها تعتمد بنوك الإستثمار بصفه أساسيه على حجم رأس مالها وإن احتاجت إلى السيوله تلجأ إلى الإقتراض من البنوك التجاريه .
- **خصائص بنك الإستثمار : يتسم بنك الإستثمار بالخصائص التاليه :**

- تنشط هذه البنوك في السوق الأوليه (سوق الإصدار) والسوق الثانويه (سوق التداول) ولذلك تعتبر هيئة السوق الماليه هي مرجعيه بنك الإستثمار .
- تقوم بمعاونة رجال الأعمال والشركات الصناعيه التي تحتاج إلى الأموال النقديه لزيادة قدرتها الإنتاجيه وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الإستثمار المالي .
- تقدم الإستشارات المتعلقه بإعادة هيكلة الشركات والدمج والإستحواذ والخصخصه
- تركز في تعاملاتها على فئه محدوده (فئة هي رجال الأعمال) وتتواجد في المراكز الحضريه الكبيره (العواصم الماليه) . والمعروف عنها أنها محدودة الإنتشار الجغرافي (ليست لديها فروع كثيره) .

❖ **البنوك الشامله**

فيما يلي سنحاول التمييز بين البنك الشامل والبنك التجاري والبنك المتخصص ، وذلك من خلال الإستعانه بتعريف البنك الشامل والذي ينص على الآتي :

البنك الشامل هو مؤسسه ماليه وسيطه تسعى لتحقيق الربح من خلال تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتمويل كافة الأنشطه الإستثماريه في مختلف القطاعات الإقتصاديه (الزراعه ، الصناعه والخدمات) ، فضلا عن قيامه بتقديم شتى أنواع الخدمات المصرفيه . فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجاريه ووظائف البنوك المتخصصه . معا . ولذلك يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلى جانب اعتماده على ودائع الجمهور .

المحاضره السابعه / البنوك (البنوك الإسلاميه ١)

⌑ المقدمه

- تعتبر البنوك الإسلاميه من المؤسسات الماليه حديثة النشأه والتي لها طبيعة خاصه ومميزه نظرا لكونها تلتزم بتعاليم الدين الإسلامي .
- حتى تكتسب البنوك صفة كونها إسلاميه ، فلابد أن يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها (عملياتها التشغيليه) مع مبادئ الشريعه الإسلاميه في مجال المعاملات الماليه ومجال كسب المال المستمده أساسا من الكتاب والسنه النبويه وأعمال القياس والإجتهاد .
- بناءا على ما سبق ذكره تعتبر صيغ المعاملات الإسلاميه هي الركيزه الأساسيه التي تعتمد عليها البنوك الإسلاميه في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم بإستقطابها من جهة أخرى .

⌑ نشأة وتطور البنوك الإسلاميه

مرّت نشأة وتطور البنوك الإسلاميه في شكلها الحديث بثلاثة مراحل رئيسيه يمكن تفصيلها على النحو التالي :

١) مرحلة المبادرات الفرديه

شهدت هذه الفتره إنطلاق المبادرات التاليه :

- ✓ مبادرة إنشاء صناديق إدخار بدون فائده في عام 1940 بماليزيا .
- ✓ مبادرة ثانيه لإنشاء صناديق إدخار بدون فائده في عام 1950 في الباكستان .
- ✓ مبادره ثالثه بنوك الإدخار المحليه (بنوك بدون فوائد) في عام 1963 مصر بميت غمر (محافظة الدقهليه) .

المبادرات الثلاثه لم يكتب لها الإستمرار طويلا ، فعلى سبيل المثال نجد أن مبادرة بنوك الإدخار المحليه تم وقف مسيرتها لأسباب سياسيه انتهت بإستيلاء الدوله عليها وتحويلها إلى بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الإجتماعي .

٢) مرحلة العمل المصرفي الجماعي

سبقت هذه المرحله عقد إجتماع لوزراء مالية الدول الإسلاميه والذي تم فيه عرض أوراق علميه تتضمن مقترحات حول نموذج البنك الإسلامي . وبعد ذلك شهدت هذه الفتره التطورات التاليه :

أ. العام 1975 : إنشاء بنك التنميه الإسلامي (جده) بالمملكه العربيه السعوديه وكذلك إنشاء بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربيه المتحده ، علما بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص .

ب. العام 1977 : إنشاء بيت التمويل الإسلامي في دولة الكويت .

ج. العام 1978 : إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني (السودان) وثم إنشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول مثل : مصر ، تركيا ، البحرين ، الأردن .

٣) مرحلة انتشار البنوك الإسلاميه

ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه المرحله ما يلي :

- العام 1980 : إنشاء بنك بإسم بان أمريكا الإسلامي في الإرجنتين .
- العام 1982 : إنشاء بنك بإسم بيت التمويل الإسلامي في إنجلترا .
- من العام 1983 : شهدت هذه المرحله إنتشارا واسعا للبنوك الإسلاميه في مختلف دول العالم الإسلاميه وغير الإسلاميه . وتشير إحصائيات عام 2012 إلى وجود 450 بنك وشركه إسلاميه في أكثر من 90 دوله وتتسم بالآتي :
  - يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلى حدود 3 ترليون دولار في 2015 .
  - 34% من إجمالي أصولها في الخليج .
  - أشكال التواجد في مختلف دول العالم : النظام الشامل ، النظام المزدوج (الثنائي) ونظام النوافذ أو الفروع .

⌑ المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلاميه

توجد ثلاثة مبادئ هامه تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلاميه وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :

✓ تحريم التعامل بالربا : بمعنى تحريم التعامل بسعر الفائده أخذا وعطاءا وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلاميه والبنوك الغير إسلاميه (البنوك التقليديه)

✓ تحريم الغرر : يمعنى تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجريها البنوك الإسلاميه مع الغير .

✓ إباحة المشاركه في الربح والخساره (المشاركه في المخاطر) استنادا على القاعده الفقهيه التي تنص على الغنم بالغرم أو الضمان بالخراج .

⌑ صيغ المعاملات الإسلاميه

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلى أربعة مجموعات رئيسيه من الصيغ وتتفرع من كل مجموعه عدد من العقود المخصصه لمجالات وإستخدامات مختلفه . وفيما يلي وصف موجز لهذه المجموعات الأربعه :

❶ صيغ المشاركات (الشركات)

يندرج تحت هذه الصيغ أربعة أنواع من العقود ، تشمل :

☜ عقد المشاركه .

- هو عقد مشاركه في المال (مال + مال) بحيث يساهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من رأس المال لا يشترط التساوي في الأنصبه بين أطراف الشراكه . وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعه بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخساره .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعه من الشركاء وفي التطبيق العملي يوجد نوعين من المشاركه :

١. المشاركه الدائمه وهي التي تظل فيها أنصبة أطراف المشاركه ثابته ولا تتغير .
٢. المشاركه المتناقصه أو المنتهيه بالتمليك وهي التي يقوم بموجبها أحد أطراف المشاركه بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجيا حتى يخرج الشريك الذي باع نصيبه وتؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر .

☜ عقد المضاربه .

- وهو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبره في تشغيله واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لديه الخبره في العمل أو تشغيل الأموال في الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال + عمل) .
- يتفق رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالا يستثمره له والربح يقسم بينهما بنسبة معلومه شائعه في الربح وليس من رأس المال . أما الخساره فإن حدثت فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل في المال خسارة جهده وعدم حصوله على عائد . هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصرا أو أهمل في عمله على نحو تسبب في تحقيق الخساره أو هلاك رأس المال أو بعضه ، أما إذا كان مقصرا وثبت عليه ذلك فهو يضمن تلك الخساره التي تحققت ولا شئ على رب المال .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعه شريكا بالعمل (مضارب) أو العكس .
- في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربه :

١. **المضاربه المقيده :** بموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربه .

٢. **المضاربه المطلقه :** بموجبها يترك رب المال الحريه للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربه .

☜ **عقد المزارعه .**

- هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرض صالحه للزراعه (مال + أرض) ولذلك فهي عباره عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان بإقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما ، على أن يتحمل الطرفان المخاطر الناجمه عن هذا النشاط .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا في المزارعه على النحو التالي :

١) **الطرف الأول :** يمثله البنك الإسلامي بإعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعه .

٢) **الطرف الثاني :** يمثله صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل .

☜ **عقد المساقاة .**

- تعتبر المساقاة نوعا متخصصا من المشاركه في القطاع الزراعي بين طرفين صاحب بستان وطرف آخر يقوم على سقي النخيل والكرم ومصلحتها ، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان + تمويل لعمليات الري) . والبنك الإسلامي يمكن أن طرفا شريكا في عقد المساقاة على النحو التالي :

✱ **الطرف الأول :** يمثله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب ، أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي لزراعتها وتطويرها بإستخدام التكنولوجيا الحديثه . ومن ثم إدارة مشروعات المياه والري .

✱ **الطرف الثاني :** يمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار .

❷ صيغ البيوع

يندرج تحت هذه الصيغ ثلاثة أنواع من العقود تشمل :

١. **عقد بيع المرابحه .**

- يقوم هذا العقد أساسا على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط حيث أن عقد شراء السلعه المبيعه يوضح تكلفة الشراء الفعليه ويضيف إليه البنك مبلغا يزيد عليه بالإتفاق مع المشتري على تلك الزياده وهي تمثل ربح البنك في هذه الصفقه (سلعة مقابل مال) .

- المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعامله يقوم بدور التاجر (صاحب السلعه) . حيث يقوم بتوضيح التكلفه الفعليه ومبلغ الربح المتفق عليه والذي يضاف لقيمة السلعه لتحديد ثمن البيع الإجمالي الذي يتحمله العميل أو الزبون (المشتري) .
- في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين :

أ. البيع المطلق (العادي) حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها .

ب. البيع للآمر بالشراء ، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينه يرغب هذا العميل في شرائها . وإذا قام البنك بشراء السلعه بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعه لديه لكي يحضر لإستلامها . وعند الإستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي الذي بموجبه تنتقل ملكية السلعه المبيعه إلى العميل ، ويترتب على ذلك التزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الإتفاق عليها .

٢. عقد بيع المسلم .

≈ عرف بإسم عقد السلم أو عقد السلف وهو بيع يقع على سلعة غير موجوده وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري ولكن وجودها ممكن في الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح والأرز والذي لم يأتِ بعد حين حصاده وجمعه على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت ابرام العقد . فعقد المسلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع) . ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التي تهدف في المقام الأول إلى الجديه مع إمكانية تسليم السلعه المبيعه وفقا للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعه) .

≈ في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها .

٣. عقد بيع الإستصناع .

⚑ هو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها . وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التي تتم على هذه الصوره في عالمنا اليوم ، ويتم تسليم السلعه في زمنها المستقبل بناء على الإتفاق المبرم بين طرفي العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى حين استلام السلعه المصنعه (تصنيع سلعة مقابل مال) .

⚑ في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو إنتاج سلعة معينه لصالح عميله (المشتري) في مقابل ربح معلوم .

❸ صيغ الإجاره أو التأجير

- عقد الإجاره هو من العقود الشرعيه المعلومه التي تتعامل بها البنوك الإسلاميه . وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البنك (تقديم منفعه مقابل مال) . أي أنه بموجب عقد الإجاره يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمه المنوطه بذلك الأصل وتظل ملكية الرقبه للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك في خلال مده معلومه هي مدة الإجاره للأصل .
- بإنتهاء المده يعود الأصل إلى مالكه والذي يملك بعد ذلك الحق في أن يؤجره إلى أي جهة أخرى وهو ما يعرف بأسلوب الإجاره العاديه أو التشغيليه .
- كما يجوز لمالك الأصل يبيعه سواء للجهة المستأجره للأصل ابتداء أو لأي جهة أخرى وهو ما يعرف بأسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك .

❹ صيغ الديون

✓ تنحصر في عقد القرض الحسن وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحده أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شكل أرباح .

✓ في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في إطار حزمة من العقود أو من باب المسؤوليه الإجتماعيه لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحيه التجاريه للبنك الإسلامي .

⌑ تعريف البنك الإسلامي

تأسيسا على ما سبق عرضه من مبادئ تحكم طبيعة عمل البنك الإسلامي وما سبق تفصيله حول صيغ المعاملات الإسلاميه ، يمكن تعريف البنك الإسلامي على النحو التالي :

البنك الإسلامي هو مؤسسة وساطه ماليه تلتزم بتطبيق أحكام الشريعه الإسلاميه في جميع معاملاتها المصرفيه والإستثماريه ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطه الماليه القائم بصفة أساسيه على مبدأ المشاركه في الربح أو الخساره ، ومن خلال إطار الوكاله بنوعيها العامه والخاصه .

المحاضره الثامنه / البنوك (البنوك الإسلاميه ٢)

❖ المقدمه

تعرفنا في المحاضره السابقه على ثلاثة موضوعات هامه تتعلق بفهم مسألة إنشاء وتأسيس البنوك الإسلاميه ، حيث تعرفنا في هذا السياق على الآتي :

- المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلاميه .
- صيغ المعاملات الإسلاميه .
- تعريف البنوك الإسلاميه (صاحب الرساله المزدوجه) .

إستكمالا لهذا الموضوع سنحاول في هذه المحاضره التعرف على موضوعات تتعلق بالجوانب التشغيليه للبنوك الإسلاميه ، وتشمل هذه الموضوعات الآتي :

- الموارد بالبنوك الإسلاميه .
- الإستخدامات بالبنوك الإسلاميه .
- وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري .

❖ الموارد بالبنوك الإسلاميه

⬅ عند حديثنا عن البنوك التجاريه ، تم **تعريف الموارد** بأنها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك وتصبح متاحه لديه لكي يوجهها للإستخدامات المختلفه بحيث تعود بالنفع وتحقق المصلحه من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد .

⬅ **تنقسم موارد البنك الإسلامي – كما هو الحال بالنسبه لنظيره البنك التجاري – إلى نوعين :**

١) الموارد الذاتيه (الداخليه) .

٢) الموارد غير الذاتيه (الخارجيه) .

⬅ **تختلف** موارد البنك الإسلامي عن الموارد المتاحه لدى البنك التجاري من حيث البنود والمكونات التي تشكل هذه الموارد (هيكل أو تركيبة الموارد) وهو الأمر الذي سيتضح لنا جليا عند الحديث بشكل مفصل عن هذه البنود والمكونات .

أ. الموارد الذاتيه (الداخليه)

بطريقه مشابهه للبنك التجاري **تتضمن الموارد الذاتيه للبنك الإسلامي مصدرين أساسيين هما :**

- **أموال المؤسسين أو ما يعرف بأموال أصحاب حقوق الملكيه** ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يتم استغلاله في الصرف على متطلبات

التأسيس . وإذا أراد البنك الإسلامي – في المستقبل – التوسع في نشاطه يقوم بزيادة رأس المال .

- الإحتياطي (مخصص الأرباح غير الموزعه) .
- مخصصات الإهلاك وصلي الموجودات الثابته .

❖ خلافا للبنك التجاري ينتظر أن تشكل موارد البنك الإسلامي الذاتيه نسبة أكبر من تلك النسبه التي لدى البنك التجاري من جملة موارده (تتراوح هذه النسبه – عادة – ما بين 20% إلى 25%) .

ب. الموارد غير الذاتيه (الخارجيه)

تتضمن الموارد غير الذاتيه بالبنك الإسلامي أموال أصحاب الودائع والتي تضم الأنواع التاليه من الودائع :

- الودائع تحت الطلب (الجاريه) : حيث لا يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في هذا الجانب لكون أن الودائع تحت الطلب لا تعتبر من نمط المعاملات الربويه (يقبلها البنك الإسلامي بموجب عقد أمانه يجوز له التصرف فيها) .
- الودائع الإستثماريه : وهي بديل للودائع الآجله (الثابته) لدى البنك التجاري ، بإعتبارها نمط من المعاملات الربويه . ويقوم البنك الإسلامي بتلقي الودائع الإستثماريه واستخدامها (بصوره مباشره أو غير مباشره) في مجالات استثماريه مختلفه في مقابل مشاركه أصحاب هذه الودائع في الربح أو الخساره (على أساس عقد المشاركه / المضاربه) علما بأن هذه الودائع تعتبر أهم مصدر على الإطلاق لموارد البنك الإسلامي الخارجيه .
- الودائع الإدخاريه : ونظرا لكون أن هذا النوع من الودائع لدى البنك التجاري يعتبر من نمط المعاملات الربويه ، فيجوز للبنك الإسلامي أن يقبل الودائع الإدخاريه على أساس عقد المشاركه / المضاربه ، حيث يقوم بإستخدام أموال هذه الودائع (بصوره مباشره أو غير مباشره) في مجالات استثماريه مختلفه في مقابل مشاركه أصحابها في الربح أو الخساره .
- الأموال المقترضه من الغير: وتشكل أيضا أحد بنود الموارد غير الذاتيه ، حيث يسمح للبنوك الإسلاميه بالإقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى شريطة أن يتم هذا الإقتراض وفق صيغة القرض الحسن ، وإلا فلا يجوز لها الإقتراض من الغير .

(تعتبر أضعف مكون في جانب الموارد غير الذاتيه بالنسبه للبنك الإسلامي)

❖ الإستخدامات بالبنوك الإسلاميه

كما هو الحال بالنسبه للبنك التجاري يقصد بإستخدامات الموارد بالبنوك الإسلاميه الكيفيه التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحه للبنك الإسلامي . ونلفت النظر هنا إلى أن استخدامات الموارد يمثل الجانب الأكثر وضوحا من حيث التباين بين طبيعة عمل البنك الإسلامي وطبيعة عمل البنك التجاري . وبصفه عامه يكون أمام البنك الإسلامي ثلاثة خيارات لتوظيف أمواله :

١. توظيف يحقق السيوله الكامله

وفي هذا لا يختلف البنك الإسلامي عن نظيره البنك التجاري . يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقود أما في خزينته أو في شكل ودائع جاريه لدى البنك المركزي ، أو لدى البنوك الأخرى وفي هذه الحاله يحقق البنك الإسلامي مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتيه لأن السيوله تكون حاضره لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك . فالسيوله بالنسبه لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عاليه من الثقه في البنك الإسلامي .

٢. توظيف قد يحقق ربح أو خساره

ويوضح لنا هذا الجانب من الإستخدامات الإختلاف الجوهري بين البنك الإسلامي والبنك التجاري ، حيث يستخدم تشكيلة من الصيغ الإسلاميه والتي تشمل :

- صيغ المشاركات أو الشركات : (المشاركه / المضاربه / المزارعه / المساقاة) .
- صيغ البيوع : (المرابحه / السلم / الإستصناع) .
- صيغ الإجاره أو التأجير : (إجاره عاديه / إجاره منتهيه بالتمليك) .

(مدى تباين استخدامات الصيغ والعقود في الواقع العملي والإختلافات بين تجارب الدول) بسبب تعدد الخيارات المتاحه والتي تندرج تحت الصيغ المذكوره سابقا ، تكون لدى البنك الإسلامي القدره على تنويع مجالات التوظيف لموارده لتشمل الآتي :

- توظيفها في شراء الأوراق الماليه عدا تلك التي تستند على سعر الفائده (السندات / أذون الخزانه الحكوميه) .
- الدخول في شراكات مع الغير في مختلف الأنشطه الزراعيه والصناعيه والتي تكون مباحه شرعا .
- الإتجار مع الغير (في مختلف السلع والخدمات المباحه شرعا) .
- يقوم البنك الإسلامي منفردا بالإستثمار المباشر في المجالات المباحه شرعا .

٣. توظيف لا يحقق عائد

ويشمل ذلك الحاله التي يقوم فيها البنك الإسلامي بإقراض جانب من موارده للغير عن طريق صيغة القرض الحسن ، وهو كما هو معلوم قرض بدون فائده ولا يحقق عائد للبنك الإسلامي ، ولذلك يتم اللجوء إليه من قبل البنوك الإسلاميه في نطاق محدود أو الخيار الآخر يتم اللجوء إليه في إطار حزمة من العقود .

مما سبق عرضه يمكن القول أن مسألة التعارض بين الربحيه والسيوله هي أيضا مطروحه بالنسبه للبنك الإسلامي بل تكون هذه المسأله أشد حده وأكثر إلحاحا بالنسبه للبنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري ، بسبب إرتفاع درجة المخاطر التي يواجهها البنك الإسلامي مقارنة بنظيره البنك التجاري .

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلاميه في الآتي :

- ✓ مخاطر التمويل أو الإئتمان (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغة القرض الحسن) .
- ✓ مخاطر السيوله (ترتبط أكثر بطبيعة الودائع بالبنك الإسلامي) .
- ✓ مخاطر السوق (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغ المشاركات) .
- ✓ المخاطر التشغيليه (ترتبط أكثر بصيغ المشاركات / خبرة العنصر البشري / البنوك المركزيه / التقنيه المصرفيه الحديثه) .
- ✓ المخاطر السياسه (ترتبط بمدى قبول المجتمع الدولي لفكرة البنوك الإسلاميه) .

بنود ميزانية البنك الإسلامي

الخصوم (الموارد)	الأصول (الإستخدامات)
❖ الودائع – ودائع جاريه (لا تختلف عن البنوك غير الإسلاميه) . – ودائع إستثماريه (بعقد المشاركه / المضاربه) . – ودائع إدخاريه (بعقد المشاركه / المضاربه) . ❖ الإقتراض من الغير (بصيغة القرض الحسن) – قروض من البنوك التجاريه . – قروض من البنك المركزي . ❖ رأس المال (لا يختلف عن البنوك غير الإسلاميه) – أسهم ممتازه . – أسهم عاديه . ❖ الإحتياطي (لا يختلف عن البنوك غير الإسلاميه) – الأرباح غير الموزعه .	❖ النقديه (لا تختلف عن البنوك غير الإسلاميه) . – الإحتياطي القانوني . – السيوله الداخليه . ❖ محفظة الأوراق الماليه – أسهم (لا تختلف عن البنوك غير الإسلاميه) . – شهادات (بصيغة المشاركه أو المضاربه) ❖ التمويل عن طريق صيغ المعاملات الإسلاميه – عقود الشركات أو المشاركات . – عقود البيوع . – عقود التأجير أو الإجاره . – عقود الديون (القرض الحسن) . ❖ الإستثمارات المباشره (في النشاطات المباحه شرعا) – (صناعيه / زراعيه / خدميه) . ❖ الأصول الثابته (لا تختلف عن البنوك غير الإسلاميه)

❖ وظائف البنك الإسلامي مقارنة بوظائف البنك التجاري

وظائف البنوك التجاريه	التعليق على مدى جوازها من منظور البنك الإسلامي
١- قبول الودائع : ▪ الودائع الجاريه .	▪ تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائده عليها .
▪ الودائع الآجله (تقاضي سعر فائده) .	▪ لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها .
▪ الودائع الإدخاريه (تقاضي سعر فائده) .	▪ لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها
٢- تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانيه (تقاضي سعر فائده) .	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها . (يستثنى من ذلك القرض الحسن / بدون فوائد) .
٣- خصم الأوراق التجاريه (تقاضي سعر فائده) .	لا تجوز للبنك الإسلامي بسبب تقاضي سعر فائده عليها .
٤- تقديم الخدمات الماليه (تقاضي عمولات) .	تجوز للبنك الإسلامي لعدم تقاضي سعر فائده عليها .

المحاضره التاسعه / البنوك (البنوك المركزيه ١)

○ المقدمه

تعتبر البنوك المركزيه من البنوك التي لها طبيعة متميزه ومهام خاصه تختلف تماما عن طبيعة ومهام سائر البنوك الأخرى التي سبق الحديث عنها . وفي ما يلي نقدم ملخصا موجزا عن هذه الطبيعه والمهام :

- تمثل البنوك المركزيه السلطات النقديه التابعه للدوله والتي يناط بها تحقيق أهداف السياسه الإقتصاديه على النحو الذي سيأتي تفصيله لا حقا . لذلك نجد أن جميع البنوك المركزيه تتبع من حيث ملكيتها للدوله ولا يوجد دوله ما في سائر دول العالم يكون فيها البنك المركزي تابعا للقطاع الخاص .
- لا تقبل البنوك المركزيه – في كافة دول العالم – الودائع من الأفراد (الجمهور) وكذلك لا تقوم بمنح الإئتمان أو التمويل للأفراد من الجمهور .
- في جميع دول العالم ، يوجد بنك مركزي واحد فقط بإستثناء الولايات المتحده الأمريكيه (دول الإتحاد الأوروبي) .

○ نشأة وتطور البنوك المركزيه

جاءت نشأة البنوك المركزيه في مرحلة أعقبت نشأة البنوك التجاريه حيث يمكن وصف مراحل تطور البنوك المركزيه على النحو التالي :

- 1694 : شهد هذا العام نشأة أول بنك مركزي في إنجلترا وتجدر الإشاره إلى أن هذا البنك كان مملوكا للقطاع الخاص .
- 1914 : شهد هذا العام تأسيس الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحده الأمريكيه ليقوم بدور البنك المركزي .
- 1929 : شهد هذا العام الكساد الكبير ثم تلي هذا الحدث لاحقا قيام الحرب العالميه الثانيه وإنهيار قاعدة الذهب .
- 1946 : شهد هذا العام تأميم بنك إنجلترا المركزي من قبل الدوله ليصبح مملوكا للقطاع العام .

إعتبارا من هذا التاريخ انتشرت البنوك المركزيه في جميع دول العالم والتي أصبحت ملكا خالصا لحكومات الدول بسبب حاجة هذه الدول لتمويل وإدارة الدين العام .

○ وظائف البنوك المركزيه

يمكن حصر وظائف التي يتعين على البنك المركزي أن يطلع بها في الآتي :

١) وظيفة بنك الإصدار أو بنك العمله

وفق هذه الوظيفه يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيده المسؤوله عن الآتي :

- إصدار الكميات المطلوبه من العملات المعدنيه والعملات الورقيه .
- سحب وإستبدال الفئات التالفه من هذه العملات .
- تحديد سعر صرف العمله الوطنيه مقابل العملات الأجنبيه والمحافظه على إستقرار سعر صرفها عن طريق الإحتفاظ بالكميات الكافيه من الإحتياطيات من العملات الأجنبيه والذهب .
- إتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تحول دون تزييف وتزوير العملات الوطنيه وتهريبها خارج البلاد .

مثال : الإجراءات التي اتخذتها المملكه العربيه السعوديه لحماية عملته من التزوير .

قامت المملكه العربيه السعوديه بإعادة طباعة الورقه الماليه فئة 500 ريال ، وإدخال العديد من العلامات الأمنيه عليها . ومن أهم تلك العلامات : □

- ✓ الطبقه الفضيه اللامعه المتغيره بصريا على هيئة شكل زخرفي يتضمن شعار الدوله وقيمة الفئه تظهران بشكل متحرك عند زوايا معينه بالنسبه للناظر إليها .
- ✓ الحبر المتغير الألوان وهو عباره عن شكل زخرفي مطبوع بحبر متغير بصريا من اللون الأخضر إلى الأزرق تدريجيا عند إمالة الورقه .
- ✓ خيط الأمان المتقطع الفضي بعرض 4 ملم على شكل نوافذ في ظهر الورقه يتضمن عبارة مؤسسة النقد العربي السعودي وقيمة الورقه 500 يظهر بشكل واضح عند تعريض الورقه للضوء المرسل .
- ✓ العلامه المائيه لقيمة الورقه حيث تتضمن قيمة الفئه 500 وتظهر في منطقة العلامه المائيه عند تعريض الورقه للضوء المرسل .
- ✓ خاصية تعرف المكفوفين على الورقه هي عباره عن شكل زخرفي متكرر أربع مرات بالطباعه الغائره يساعد المكفوفين وضعاف البصر على التعرف على قيمة الفئه عند لمس الورقه . □

٢) وظيفة بنك الحكومه

وفق هذه الوظيفه يقوم البنك المركزي بالمهام التاليه تجاه الحكومه :

- يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والمؤسسات التابعه للحكومه ويقوم بإدارة وتنظيم هذه الحسابات ويتابع معاملاتها داخليا وخارجيا .

- يقدم البنك المركزي الإستشارات والنصح المالي للحكومه فيما يتعلق بعقد إتفاقيات القروض مع الدول والمؤسسات الدوليه والإقليميه .
- يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام الداخلي للحكومه .
- يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للحكومه .

٣) وظيفة بنك البنوك

تحت هذه الوظيفه يطلع البنك المركزي بالعديد من المهام والتي يمكن حصرها في الآتي :

- يتيح البنك المركزي غرفة المقاصه للبنوك التجاريه والمتخصصه وخلافها لكي تقوم بتسوية الحقوق والإلتزامات فيما بينها . وذلك من خلال حساباتها التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي ، علما بأن المقاصه تحولت مع إدخال التقنيه الحديثه من المقاصه اليدويه إلى المقاصه الإلكترونيه .
- الإحتفاظ بالإحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه لكي يتمكن من التحكم في السيوله في الإتجاه الذي يحقق الأهداف الكليه للإقتصاد .
- يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجاريه ، حيث يقوم بإقراضها في الحالات الطارئه التي تعاني فيها من عجز في السيوله ، وحين تستنفذ كافة السبل والوسائل التي توفر لها السيوله المطلوبه (خط الدفاع الأخير) .

٤) وظيفة التنظيم والرقابه على القطاع المصرفي (الضبط المؤسسي)

تحت هذه الوظيفه يكون البنك المركزي مسؤولا عن المهام التاليه :

- وضع القوانين التي تنظم تأسيس وإنشاء كافة أنواع البنوك ، حيث يشمل ذلك الشروط المتعلقه بالحد الأدنى لرأس المال وشروط تعيين أعضاء مجلس الإداره والمدير العام .
- وضع الضوابط المتعلقه بالعمليات التشغيليه للبنوك كالتعريفه المصرفيه والإجراءات المتعلقه بالقروض ومنح التمويل وضوابط الأموال المرهونه والضمانات المصرفيه وضمان حقوق المودعين .
- المراقبه الدوريه على كافة البنوك للتأكد من إلتزامها بالقوانين واللوائح والضوابط التي إصدارها ، حيث يتبع البنك المركزي في ذلك أسلوبين للرقابه :
  أ. الرقابه عن بُعد : عبر التقارير التي يتم الحصول عليها من البنوك .
  ب. الرقابه الميدانيه : وذلك عن طريق قيام فرق رقابيه تابعه للبنك المركزي بزيارات مفاجئه لفروع البنوك .

٥) وظيفة إدارة عرض النقود

تعتبر هذه الوظيفه من أهم وأخطر وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسه النقديه والتي سنتحدث عنها بالتفصيل أكثر لاحقا . وسنكتفي في هذا الجزء بالتعرف على عرض النقود ومكوناته . ويقصد بعرض النقود كمية وسائل الدفع المتاحه في المجتمع ويمكن تقسيمه على النحو التالي :

- عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1 : ويشمل العملات المعدنيه والورقيه لدى الجمهور والمتداوله خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجاريه .
- عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2 : ويشمل ذلك M_1 مضافا إليها الودائع الآجله قصيرة الأجل .
- عرض النقود بالمفهوم الأوسع M_3 : ويشمل ذلك M_2 مضافا إليها الودائع الآجله طويلة الأجل .
- يقصد بعرض النقود كمية أو حجم وسائل الدفع المتاحه في المجتمع والتي تستخدم في إبراء الذمم (تسوية المبادلات) .
- تعتبر هذه الوظيفه من أهم وأخطر وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسه النقديه والتي تعتبر أحد الركائز الهامه لتحقيق الأهداف الإقتصاديه الكليه .

○ ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي بصفة عامه مصادر أمواله وأوجه استخدامات هذه الأموال والتي يتم التعبير عنها وفق المفاهيم والأعراف المحاسبيه بالخصوم (المطلوبات) من جانب والأصول (الموجودات) في الجانب الآخر .

يجب التنبيه إلى أن البنك المركزي لا يعتبر من المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الربح التجاري . وبالتالي فإن مؤشرات الأداء التي يتم تطبيقها على سائر البنوك الأخرى والتي تستمد من بيانات ميزانياتها ، لا تنطبق على البنك المركزي ولا تلائمه بسبب الإختلاف في الأهداف . وفيما يلي نستعرض بنود ومكونات ميزانية البنك المركزي :

أولا : الموارد (الخصوم / المطلوبات)

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي مصادر أمواله متمثله في البنود التاليه :

أ. **الكتله النقديه**

تتكون الكتله النقديه أو ما يسمى بالقاعده النقديه من مصدرين :

١. العملات في التداول (المعدنيه والورقيه) خارج الجهاز المصرفي والتي تتحدد بحجم السيوله التي يتم الإحتفاظ بها لغرض المبادلات .
٢. إحتياطات البنوك والمؤسسات الماليه الأخرى لدى البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الإحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك والمؤسسات .

ب. **الودائع**

تعتبر الودائع بالبنك المركزي في حكم الودائع الجاريه (لا يدفع البنك المركزي في مقابلها سعر فائده للجهات المودعه) . وتنقسم هذه الودائع من نوعين :

١. الودائع بالعمله المحليه وتشمل :

- الودائع الحكوميه (ودائع وزارة الماليه والمؤسسات الحكوميه) ، والتي تحتفظ بها الدوله لدى البنك المركزي بإعتباره المستشار المالي للحكومه .
- ودائع البنوك (التجاريه والمتخصصه وخلافها) .
- ودائع المؤسسات الماليه الأخرى بخلاف البنوك (المؤسسات الماليه غير المصرفيه) .

٢. الودائع بالعمله العملات الأجنبيه وهي تخصص عموما لمقابلة التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي .

ج. خصوم / مطلوبات

تشمل مخصصات الإلتزامات الأخرى على البنك المركزي مثل ، المخصصات النقديه لعمليات المقاصه .

د. حساب رأس المال

يمثل الموارد الذاتيه للبنك المركزي ممثله في رأس المال المدفوع ومخصص الإحتياطات غير الموزعه

ثانيا : الإستخدامات (الأصول / الموجودات)

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي الكيفيه التي يوظف بها البنك المركزي الموارد المتجمعه لديه . وتشمل هذه الإستخدامات الآتي :

أ. الأوراق الماليه :

تشمل الأوراق الماليه على أنواع الأوراق الماليه التي تستخدم في عمليات إدارة سياسة السوق المفتوحه مثل السندات الحكوميه وأذون الخزانه وخلافها .

ب. القروض أو الحقوق على الآخرين :

تشمل القروض التي يتم منحها من قبل البنك المركزي للجهات التاليه :

- القروض المقدمه للحكومه لتمويل عجز الموازنه .
- القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجاريه والبنوك المتخصصه .

ج. الأصول / الموجودات الأجنبيه :

تشمل هذه على الذهب والعملات الأجنبيه والودائع لدى البنوك الأجنبيه بالإضافه إلى حقوق السحب الخاصه وإحتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي والإستثمارات الأجنبيه المباشره .

د. الأصول / الموجودات الأخرى

تشمل الأصول الماديه كالمباني والأجهزه والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي .

نموذج لمكونات ميزانية البنك المركزي

الخصوم (الموارد)	الأصول (الإستخدامات)
❖ الكتله النقديه – العملات في التداول (المعدنيه والورقيه) خارج الجهاز المصرفي . – احتياطيات البنوك والمؤسسات الماليه الأخرى . ❖ الودائع – الودائع الحكوميه . – ودائع البنوك (التجاريه والمتخصصه وخلافها) . – ودائع المؤسسات الماليه غير المصرفيه . ❖ خصوم / مطلوبات . ❖ حساب رأس المال والإحتياطي .	❖ الأوراق الماليه – سندات حكوميه . – أذون خزانه . ❖ القروض أو الحقوق على الآخرين – قروض الحكومه . – قروض البنوك التجاريه والمتخصصه . ❖ الأصول / الموجودات الأجنبيه – الذهب والعملات الأجنبيه . – الودائع لدى البنوك الأجنبيه . – حقوق السحب الخاصه . – احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي . – الإستثمارات الأجنبيه المباشره . ❖ الأصول / الموجودات الأخرى

يتضح الإستعراض السابق لميزانية البنك المركزي أنها بمثابة الآليه التي يعمل بموجبها البنك المركزي على إدارة عرض النقود وإدارة القروض وإدارة الإئتمان والتحكم في السيوله بالإقتصاد حيث يظهر جانب الأصول أدوات التحكم النقدي بينما يظهر جانب الخصوم مكونات احتياطات البنوك .

❖ **تعريف البنك المركزي**

□

يعرف **البنك المركزي** بأنه مؤسسة نقديه عامه (تتبع للدوله) وتحتل مركز الصداره في الجهاز المصرفي . وهو الهيئه التي تتولى إصدار العملات (الورقيه والمعدنيه) وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي عن طريق قيامها بالإشراف على السياسه الإئتمانيه في الدوله . بما يترتب على هذه السياسه من تأثيرات هامه في النظامين الإقتصادي والإجتماعي .

المحاضره العاشره / البنوك (البنوك المركزيه ٢)

❖ المقدمه

تم في المحاضره التاسعه تغطية موضوعات تتعلق بالإعتبارات التاليه حول البنوك المركزيه :

- ✓ نشأة وتطور البنوك المركزيه .
- ✓ وظائف البنوك المركزيه .
- ✓ الموارد والإستخدامات بالبنوك المركزيه (ميزانية البنك المركزي) .
- ✓ تعريف البنك المركزي .

وفي معرض الحديث عن وظائف البنك المركزي ، تم تقديم شرح مفصل لجميع وظائفه ، عدا وظيفة إدارة عرض النقود (أو ما يعرف بالسياسه النقديه) . ف نظرا لأهمية هذه الوظيفه سيتم تخصيص هذه المحاضره للحديث عنها بدرجة أكبر من التفصيل .

❖ مفاهيم ذات صله بإدارة عرض النقود

⌑ السياسه النقديه

يقصد بالسياسه النقديه مجموعة الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود ، وبالتالي التأثير على الأداء الإقتصادي ككل بغية تحقيق أهداف السياسه الإقتصاديه الكليه . ويندرج تحت ذلك تحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري أو الأهداف الذهبيه والتي تشمل ما يلي :

- معدلات نمو إقتصادي مرتفعه (خفض معدلات الفقر) .
- استقرار المستوى العام للأسعار (خفض معدلات التضخم) .
- استخدام كامل أو توظيف كامل (خفض معدلات البطاله) .
- توازن ميزان المدفوعات (الحفاظ على استقرار قيمة العمله الوطنيه) .

⌑ السياسه النقديه الإنكماشيه

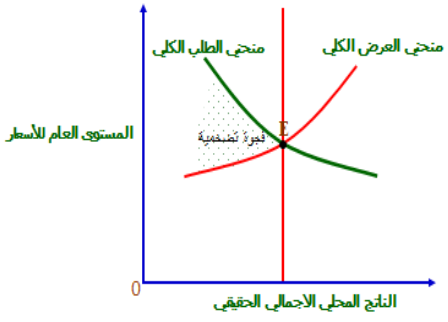

يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسه نقديه إنكماشيه في حالة وجود تضخم في الإقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوه تضخميه) .

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا ، يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال إتباع الإجراءات التاليه :

١) سحب أو امتصاص السيوله الفائضه (القوه الشرائيه) من أيدي الأفراد ومن البنوك .

٢) يترتب على ذلك حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد من آلية خلق نقود الودائع التي تقوم بها البنوك التجاريه .

٣) ينتج عن ذلك إنخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .

٤) المحصله النهائيه تكون إنخفاض في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم) .

السياسه النقديه التوسعيه

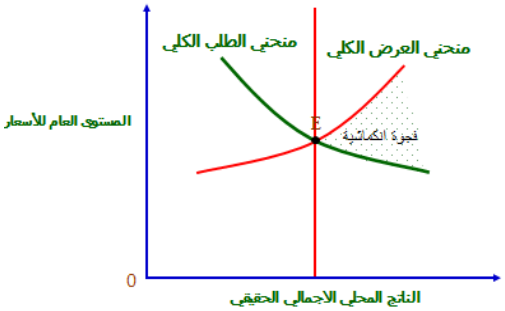

يلجأ البنك المركزي إلى إتباع سياسه نقديه توسعيه في حالة وجود ركود في الإقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوه إنكماشيه) ، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطاله بمختلف القطاعات الإقتصاديه .

في مواجهة الوضع المشار إليه سابقا يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الإجراءات التاليه :

- ضخ سيولة إضافيه تتاح للأفراد والبنوك .
- يترتب على ذلك حدوث زيادة في حجم النقد الموجود في التداول (القوه الشرائيه) وزيادة قدرة البنوك التجاريه على خلق نقود الودائع ومضاعفتها .
- ينتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .
- المحصله النهائيه تكون إرتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج فتدور حركة النمو ، الأمر الذي يترتب عليه إتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطاله) .

السندات وأذون الخزانه الحكوميه

بشكل عام يعتبر كلاهما أداة دين تلجأ إليها الحكومات . ويتميز كلاهما بقابليتهما للتداول في الأسواق الماليه الثانويه . وفي تاريخ الإستحقاق تلتزم الحكومه بدفع القيمه الإسميه المدونه على السند أو الإذن مضافا إليها عائد (سعر فائده) . وكما أشير سابقا ، يقوم البنك المركزي بإدارة عملية طرح السندات وأذون الخزانه نيابة عن الحكومه . ووجه الإختلاف الأساسي بين السندات وأذون الخزانه ، يتمثل في أن أجل استحقاق السندات يتراوح بين ثلاثة إلى اثني عشر شهرا . بينما يمتد أجل استحقاق أذون الخزانه إلى مدى يتراوح بين عام وعشرة أعوام .

⌑ سعر الخصم

سعر الخصم هو سعر الفائده الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل مايعيد خصمه من أوراق ماليه (كالسندات وأذون الخزانه) تقدمها البنوك التجاريه للحصول على أموال أو هو سعر الفائده على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجاريه .

❖ أدوات السياسه النقديه

هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الإقتصاديه الكليه من خلال التحكم في عرض النقود . ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين :

أ. **الأدوات الكميه**

هي أدوات قابله للقياس الكمي وتستهدف بالدرجه الأولى التأثير في حجم أو كمية الإحتياطيات بالبنوك التجاريه . ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

♦ نسبة الإحتياطي القانوني :

تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني من أبرز وسائل السيطره على قدرة البنوك التجاريه في خلق الإئتمان أو ما يعرف بنقود الودائع (توسيع أو تقليص الإئتمان) . ويعتمد استخدام هذه الوسيله على الظروف الإقتصاديه السائده في الدوله :

- في حالة الركود الإقتصادي : يتبنى البنك المركزي سياسه نقديه توسعيه عن طريق تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك التجاريه . وذلك بالقدر الذي يمكن هذه البنوك من زيادة التسهيلات الإئتمانيه (نقود الودائع) والقروض أضعافا مضاعفه ، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم خفض معدلات البطاله .
- في حالة الضغوط التضخميه : يتبنى البنك المركزي سياسه نقديه إنكماشيه عن طريق زيادة نسبة الإحتياطي القانوني للبنوك التجاريه فيتقلص نشاط هذه البنوك في مجال منح التسهيلات الإئتمانيه (نقود الودائع) والقروض ، بالقدر الذي يؤدي إلى حدوث تراجع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .

تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني من وسائل التدخل المباشر ولا يتم اللجوء إليها عادة إلا عندما تعتزم السلطات النقديه احداث تغيرات كبيره في حجم احتياطيات البنوك التجاريه . ومن حيث درجة الفاعليه (التأثير) . تعتبر نسبة الإحتياطي القانوني أقل فاعليه مقارنه بالأدوات الكميه الأخرى .

مكونات ميزانية البنك التجاري

نسبة الإحتياطي القانوني

الخصوم (الموارد)	الأصول (الإستخدامات)
❖ الودائع – ودائع جاريه . – ودائع لأجل . – ودائع إدخاريه ❖ الإقتراض من الغير – قروض من البنوك التجاريه . – قروض من البنك المركزي . ❖ رأس المال – أسهم ممتازه . – أسهم عاديه . ❖ الإحتياطي (أرباح غير موزعه)	❖ النقديه (السيوله) – الإحتياطي القانوني . – السيوله الداخليه . ❖ محفظة الأوراق الماليه – أسهم . – سندات وأذون خزانه . ❖ منح القروض والسلفيات للعملاء – أفراد . – مؤسسات . ❖ الإستثمارات المباشره – صناعيه . – زراعيه . – خدميه . ❖ الأصول الثابته

♦ سعر الخصم :

تواجه البنوك التجاريه في بعض الأحيان متطلبات لسحب السيوله بما يفوق إمكانية تلبية هذه المتطلبات من الموارد المتاحه لديها . وفي الغالب يعزي ذلك لأحد الإعتبارات التاليه :

- حدوث زيادات طارئه في متطلبات السحب من قبل أصحاب الودائع الجاريه .
- حدوث زيادات موسميه في الطلب على الإئتمان (الإقتراض) .

في مثل هذه الظروف تلجأ البنوك التجاريه – عادة – إلى البنك المركزي للحصول على القروض أو السيوله عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق تجاريه مقابل دفع فوائد على خصم هذه الأوراق التجاريه . ويستخدم البنك المركزي في هذه الحاله سعر الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجاريه في خلق الإئتمان وذلك حسب الظروف الإقتصاديه السائده في الدوله :

☜ في حالة الركود الإقتصادي : يتبنى البنك المركزي سياسة نقديه توسعيه عن طريق تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجاريه إلى مستوى يقل عن معدلات سعر الفائده السائده في السوق ، الأمر الذي يمكن هذه البنوك من خفض تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها ، فيزيد الطلب على

التسهيلات الإئتمانيه سواء بغرض الإستهلاك أم بغرض الإستثمار ، فتحدث زيادات في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطاله .

☜ في حالة الضغوط التضخميه : يتبنى البنك المركزي سياسه نقديه إنكماشيه عن طريق رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجاريه إلى مستوى يفوق معدلات سعر الفائده السائده في السوق ، الأمر الذي يدفع هذه البنوك رفع تكلفة القروض التي تقوم بمنحها لعملائها . فيتراجع الطلب على التسهيلات الإئتمانيه سواء بغرض الإستهلاك أم بغرض الإستثمار ، فيحدث إنخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .

تعتبر سياسة سعر الخصم من وسائل التدخل غير المباشر إلا أنه لا يتم اللجوء إليها بصوره مستمره لأن الفهم الخاطئ لها أو سوء تفسيرها قد يؤدي إلى نتائج عكسيه . ومن حيث درجة الفاعليه (التأثير) . تعتمد سياسة سعر الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق (الجمهور والبنوك التجاريه) .

مكونات ميزانية البنك التجاري

سعر الخصم

الخصوم (الموارد)	الأصول (الإستخدامات)
❖ الودائع – ودائع جاريه . – ودائع لأجل . – ودائع إدخاريه . ❖ الإقتراض من الغير – قروض من البنوك التجاريه – قروض من البنك المركزي . ❖ رأس المال – أسهم ممتازه . – أسهم عاديه . ❖ الإحتياطي (أرباح غير موزعه)	❖ النقديه (السيوله) – الإحتياطي القانوني . – السيوله الداخليه . ❖ محفظة الأوراق الماليه – أسهم . – سندات وأذون خزانه . ❖ منح القروض والسلفيات للعملاء – أفراد . – مؤسسات . ❖ الإستثمارات المباشره – صناعيه . – زراعيه . – خدميه . ❖ الأصول الثابته

♦ عمليات السوق المفتوحه :

تعتبر عمليات السوق المفتوحه من أهم أدوات السياسه النقديه وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بالتأثير على عرض النقود من خلال القيام بشراء وبيع الأوراق الماليه الحكوميه (السندات وأذون الخزانه) . ويستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحه في التأثير على قدرة البنوك التجاريه في خلق الإئتمان ، وذلك حسب الظروف الإقتصاديه السائده في الدوله :

- في حالة الركود الإقتصادي : يتبنى البنك المركزي سياسه نقديه توسعيه عن طريق شراء الأوراق الماليه الحكوميه سواء من الجمهور أو من البنوك التجاريه فيغذي حسابات البنوك بسيوله إضافيه بمقدار قيمة الأوراق الماليه التي تم شراؤها وبالتالي تزيد قدرتها على منح التسهيلات الإئتمانيه بإضعاف هذه القيمه فيحدث إرتفاع في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات البطاله .
- في حالة الضغوط التضخميه : يتبنى البنك المركزي سياسه نقديه إنكماشيه عن طريق بيع الأوراق الماليه الحكوميه سواء للجمهور أو للبنوك التجاريه فتنقص السيوله بالبنوك التجاريه بمقدار قيمة الأوراق الماليه التي تم بيعها ، وبالتالي تقل قدرتها على منح التسهيلات الإئتمانيه ، فيحدث إنخفاض في الطلب الكلي ومن ثم تنخفض معدلات التضخم .

تعتبر سياسة السوق المفتوحه من وسائل التدخل غير المباشر ، فضلا عن أنها تعتبر من أكثر الأدوات الكميه فاعليه بسبب المرونه التي تتمتع بها فيما يتعلق بإدارة عرض النقود ، لذلك نجد أنه يتم اللجوء إليها بصوره مستمره ، خصوصا في الدول المتقدمه .

مكونات ميزانية البنك التجاري

سندات وأذون خزانه

الخصوم (الموارد)	الأصول (الإستخدامات)
❖ الودائع – ودائع جاريه . – ودائع لأجل . – ودائع إدخاريه . ❖ الإقتراض من الغير – قروض من البنوك التجاريه – قروض من البنك المركزي . ❖ رأس المال – أسهم ممتازه . – أسهم عاديه . ❖ الإحتياطي (أرباح غير موزعه)	❖ النقديه (السيوله) – الإحتياطي القانوني – السيوله الداخليه . ❖ محفظة الأوراق الماليه – أسهم . – سندات وأذون خزانه . ❖ منح القروض والسلفيات للعملاء – أفراد . – مؤسسات . ❖ الإستثمارات المباشره – صناعيه . – زراعيه . – خدميه . ❖ الأصول الثابته

مكونات ميزانية البنك التجاري

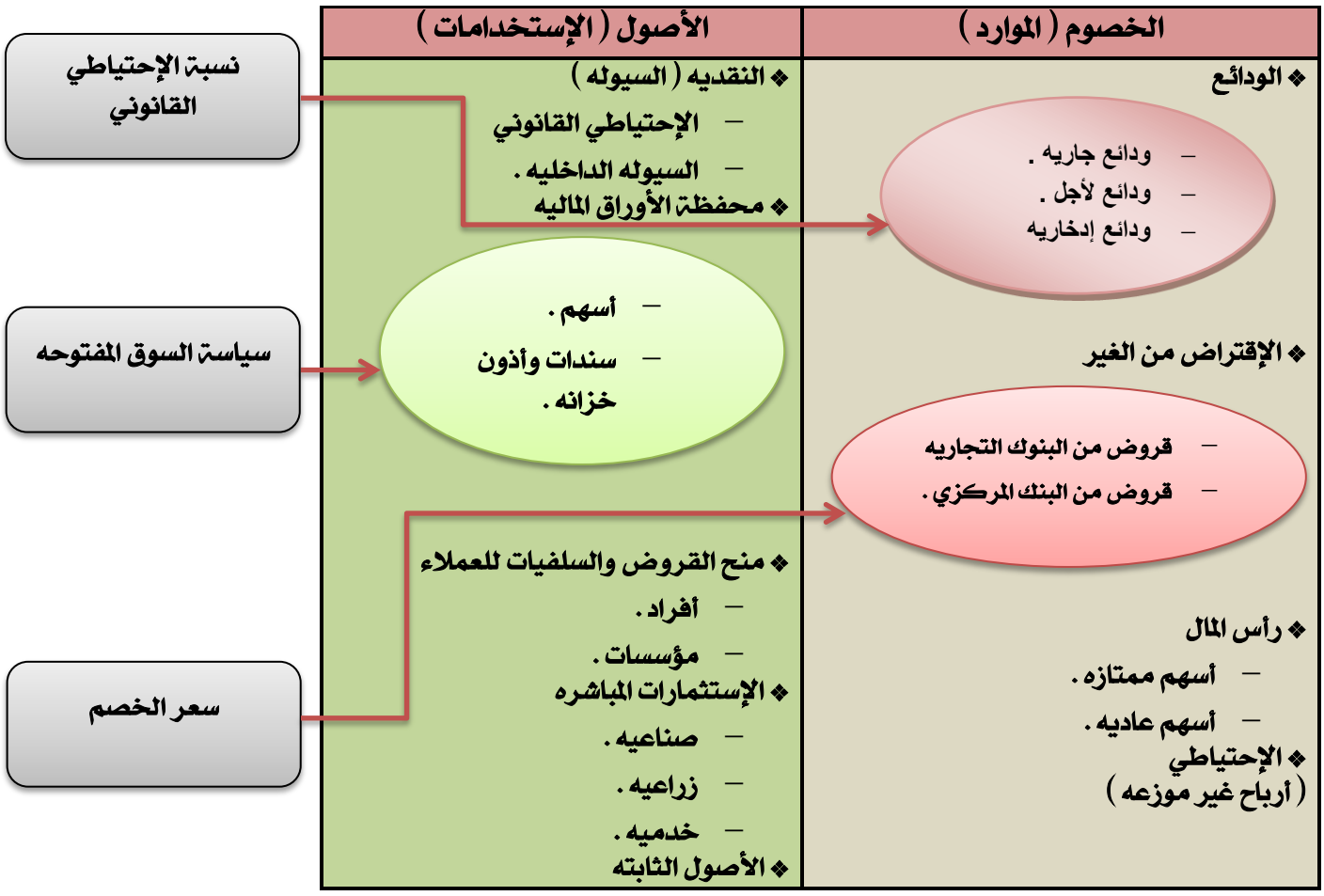

ب. الأدوات غير الكميه

أيضا تسمى بالأدوات الإنتقائيه وهي غير قابله للقياس الكمي وتستهدف بالدرجه الأولى تشجيع البنوك التجاريه لكي تقوم بتوجيه نشاطها في مجال منح التسهيلات الإئتمانيه والقروض لقطاعات معينه . ومن أهم هذه الأدوات ما يلي :

- سياسة الإقناع الأدبي وذلك من خلال إصدار التوجيهات والتعليمات للبنوك لكي تنفذ مايريده البنك المركزي طوعا .
- سياسة العقوبات والجزاءات وذلك من خلال إصدار الغرامات أو قرارات المنع للبنوك التي لاتنصاع لسياسة الإقناع الأدبي .
- سياسة الحوافز وذلك من خلال إعطاء البنوك المتميزه في الأداء والأكثر استجابه لموجهات البنك المركزي حوافز نقديه أو سعر خصم تمييزي .
- تحديد قطاعات ذات أولويه وذلك من خلال إصدار التعليمات للبنوك بإعطاء أولويه لقطاع معين أو فئات معينه في المجتمع من حيث حجم التمويل أو تكلفة التمويل .

المحاضره الحادية عشر / البنوك (البنوك الدوليه)

❖ المقدمه

في محاضرة اليوم سوف يتم الحديث عن موضوع البنوك الدوليه وذلك من خلال تغطية العناصر التاليه :

- تعريف البنوك الدوليه .
- نشأة وتطور البنوك الدوليه .
- دور البنوك الدوليه في الإقتصاد العالمي .
- أنواع البنوك الدوليه .

❖ تعريف البنوك الدوليه

البنوك الدوليه وتسمى أيضا بالبنوك متعددة الجنسيه ، وهي مؤسسات عابرة الحدود الجغرافيه لها شبكه من الفروع في الأقطار الأجنبيه (تسمى بالدول المستضيفه) خارج دولة المقر (تسمى بالدوله الأم) . من أهم خصائص البنوك الدوليه الآتي :

١. أنها تتعامل بالعملات الأجنبيه إلى جانب عملتها المحليه .
٢. تتمتع بحرية الحركه ونقل الموارد الإقتصاديه (الماليه / البشريه) .
٣. الإستخدام المكثف لتقنية المعلومات الحديثه ITC في عملياتها البنكيه لتلعب بذلك دورا كبيرا في تعزيز النظام الإقتصادي العالمي الجديد والتهيئه للعوله .

❖ نشأة وتطور البنوك الدوليه

يمكن الحديث عن نشأة وتطور البنوك الدوليه من خلال مرحلتين :

⊂ مرحلة ما قبل الحرب العالميه الأولى

تميزت هذه المرحله بأن الغالبيه العظمى من البنوك الدوليه كان منشأها الدول الأوروبيه مثل : (إنجلترا ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، ألمانيا)

حيث ارتبطت هذه البنوك بالظاهره الإستعماريه التي ساعدت على إنتشار فروع البنوك التابعه لهذه الدول في الدول التي كانت تخضع لإستعمارها (إنشاء المناطق النقديه) .

⊂ مرحلة ما بعد الحرب العالميه الأولى

تميزت هذه المرحله بأن الغالبيه العظمى من البنوك الدوليه كان منشأها الولايات المتحده الأمريكيه . فالمعلوم أن الولايات المتحده الأمريكيه كان لا لا تسمح لبنوكها – قبل فترة الحرب العالميه الأولى – بممارسة نشاطها خارج الحدود بهدف التركيز التنميه الإقتصاديه المحليه . وفي عام 1913 صدر قانون فيدرالي يسمح للبنوك

الأمريكيه بممارسة نشاطها خارج الحدود . ومنذ ذلك التاريخ تزايد نشاط البنوك الدوليه أمريكية المنشأ وحققت إنتشارا واسعا في مختلف دول العالم سواء كانت منفرده أو في شكل تحالفات مع بنوك تابعه لدول أخرى (في الغالب بنوك تابعه للدول الأوروبيه) .

❖ دور البنوك الدوليه في الإقتصاد العالمي

لعبت البنوك الدوليه دورا يعتبر على قدر كبير من الأهميه في الإقتصاد العالمي والذي يمكن إبرازه من خلال المجالات التاليه :

١. التجاره الدوليه

ويقصد بها تجارة السلع والخدمات التي تجسدها عمليات التصدير والإستيراد حيث ساهمت البنوك الدوليه في تسارع معدلات النمو في التجاره الخارجيه بين مختلف دول العالم وقد ساعدها على ذلك توقيع الإتفاقيات التي تستهدف التخفيف من القيود على التجاره الدوليه ، سواء ما يتعلق بالقيود الكميه (نظام الحصص) ، أو فيما يتعلق بخفض الرسوم الجمركيه على عدد من السلع . ومن أبرز هذه الإتفاقيات ما يعرف بالجات GATT (الإتفاقيه العامه للتعريفات الجمركيه والتجاره في عام 1947) والتي تطورت لتصبح ما يعرف اليوم بمنظمة التجاره العالميه WTO وما تفرع عنها من إتفاقيات مثل GATS .

٢. حركة رؤوس الأموال

ويقصد بذلك حركة رؤوس الأموال في المجالين التاليين :

- ✓ مجال الأقراض والإقتراض الدولي (الحكومي) .
- ✓ مجال الإستثمارات الأجنبيه المباشره FDI (الخاص) .

حيث ينسب الفضل للبنوك الدوليه في تنشيط حركة رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم ومن ثم مساعدتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعه . ولكن مع ذلك لم تخلو حركة رؤوس الأموال من الجوانب والإعتبارات السلبيه التي صاحبتها ممثله في شكلين :

- ➢ رؤوس الأموال الساخنه .
- ➢ غسيل (تبييض) الأموال .

٣. التكامل بين الأسواق النقديه والأسواق الماليه

لعبت البنوك الدوليه دورا كبيرا في أن تجعل الإقتصاد العالمي يتسم بدرجه عاليه من التشابك والترابط بين الأسواق النقديه (التداول قصير الأجل) والأسواق الماليه (

التداول طويل الأجل) والتي تمثل حلقة الوصل أو الوجه الآخر للترابط بين مختلف بلدان العالم في مجال تجارة المنتجات من السلع (الزراعيه والصناعيه) والخدمات ومن ثم العمل على تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول (تجربة الإتحاد الأوروبي) .

لكن في نفس الوقت لا يخلو هذا التكامل بين الأسواق النقديه والأسواق الماليه من الإنتقادات بسبب تداعيات المخاطر المصاحبه له والتي تجعل الإقتصاد العالمي – بين الحين والآخر – عرضة للأزمات الماليه والصدمات الإقتصاديه (الأزمه الماليه العالميه)

إذا نظرنا إلى التجاره الدوليه كأحد مؤشرات هذا التكامل نلاحظ أن حجم التجاره الدوليه زاد من حوالي 1.2 ترليون دولار في عام 1975 إلى حوالي 4 ترليون دولار في عام 1985 ثم إلى حوالي 6.5 ترليون دولار في عام 1990 وإلى حوالي 10 ترليون دولار في عام 1995 وإلى حوالي 13 ترليون دولار في عام 2000 ثم إلى حوالي 22 ترليون دولار في عام 2007 (تعادل تقريبا ثلث حجم الناتج الإجمالي لجميع دول العالم في ذلك العام) . □

❖ أنواع البنوك الدوليه

بصفة عامه يمكن تقسيم البنوك الدوليه إلى الأنواع التاليه :

أ. **البنوك المراسله** :

تعتبر البنوك المراسله من أقدم أنواع البنوك الدوليه حيث يطلع هذا النوع من البنوك بالوظائف التاليه:

- ✓ الإعتمادات المستنديه .
- ✓ الحوالات واستلام وتسليم الأموال .
- ✓ تنفيذ عمليات الإستثمار الأجنبي .
- ✓ العديد من الخدمات الماليه الدوليه الأخرى .

ب. **مكاتب التمثيل**

سعت العديد من البنوك الدوليه إلى إنشاء ما يعرف بمكاتب التمثيل خصوصا في تلك الدول التي لا تسمح قوانينها المحليه بإنشاء بنوك أجنبيه بها . ومن خصائص مكاتب التمثيل أنها تعتبر ذات صلاحيات المحدوده . حيث لا يسمح لها بقبول الودائع أو تقديم القروض أو قبول الحوالات وتحويل الأموال . وعموما تنحصر أهم وظائف مكاتب التمثيل في الآتي :

- توفير معلومات عن فرص الإستثمار في الدول التي تتواجد فيها .

- استقطاب رجال الأعمال في الدول التي تتواجد فيها للتعامل مع البنوك التي تتبع لها في الدوله الأم أو دولة المقر .
- تعتبر نواة لإنشاء فروع للبنك الذي تتبع له في المستقبل .

ج. **بنوك الأوفشور**

يطلق عليها بنوك الأوفشور (Off – shore Banks) لأنها **لا تتعامل** مع الإقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه ، حيث تنحصر نشاطاتها في عمليات الإقتصاد الدولي . ومن أهم خصائص هذا النوع من البنوك :

- تقوم بالإتصالات الفوريه بين الأسواق النقديه الدوليه مستفيده من المزايا الجغرافيه للبلد الذي تتواجد فيه (البحرين / هونغ كونغ) .
- تستفيد من المزايا التي توفرها البلد المستضيفه ممثله في إنخفاض نسبة الضرائب أو عدم وجودها بالأساس ، الأمر الذي يجعلها ملاذا آمنا لرؤوس الأموال من مختلف الدول التي تفرض ضرائب مرتفعه (وهي بذلك تكون أشبه بالأسواق الحره للسلع) .

د. **فروع البنوك الأجنبيه**

تكون هذه الفروع مملوكه بصوره كليه أو جزئيه من قبل البنك الرئيس وتمارس نشاطاتها في دول أجنبيه . ومن خصائص هذا النوع من البنوك ما يلي :

- تظهر أمام عملائها في الدول المستضيفه بصفه محليه وتتعامل مع الإقتصاد المحلي الذي تتواجد فيه .
- تكون الإداره عادة محليه ولها القدره على جذب العملاء المحليين بحكم إمكانياتها المتقدمه وقدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفيه .

بهذه الصفات المذكوره تكون فروع البنوك الأجنبيه صوره مغايره ومختلفه تماما عن بنوك الأوفشور

هـ. **البنوك المشتركه**

تعرف أيضا بالتجمع المصرفي والتي تعمل على تقديم القروض المشتركه لتمويل مشروعات دوليه كبيره (مثل : بناء السدود ، إنشاء المطارات ، رصف وتعبيد طرق المرور السريع ، إنشاء مشاريع السكك الحديديه أو مشاريع الطاقه وخلافها) للحكومات أو المؤسسات الحكوميه . ومن خصائص هذا النوع من البنوك الدوليه ما يلي :

- يتجاوز مبلغ القرض الذي تقوم بمنحه إمكانيات أي بنك منفرد ضمن التجمع المصرفي .

- يقوم أحد البنوك الدوليه ضمن التجمع (يسمى بالبنك الرائد) بتنظيم وإدارة القرض .
- تستخدم البنوك المشتركه الصيغ الحديثه في تمويل هذا النوع من المشروعات والتعرف بإسم صيغ البناء والتشغيل وتحويل الملكيه .

المحاضره الثانيه عشر / النظريات النقديه (النظريات التقليديه)

◈ المقدمه

- خصصنا الفصل الأول من هذا المقرر للحديث عن نشأة النقود وتطورها ووظائفها ، فضلا عن استعراض القواعد والنظم النقديه والتي تمثل الإطار القانوني والتشريعي المتعلق بتعزيز مسألة القبول العام للنقود داخليا وخارجيا ، بإعتبارها أهم الأصول الإقتصاديه على الإطلاق .
- خصصنا الفصل الثاني من هذا المقرر للحديث عن البنوك (بكافة أشكالها وأنواعها) بإعتبارها من أكثر المؤسسات الإقتصاديه أهمية والتي تتعامل في النقود وتتعامل بالنقود مستهدفه بذلك تحقيق الكفاءه الإقتصاديه في مجالات استخدام والنقود تداولها .
- سنخصص هذا الفصل لدراسة موضوع نظريات الطلب على النقود ، وذلك لمعرفة دوافع الطلب على النقود والعوامل المؤثره في الطلب على النقود ، خاصه سعر الفائده بإعتباره آلية التأثير على عرض النقود (السياسات النقديه) ومن ثم تأثيره تبعا لذلك على كافة المتغيرات الإقتصاديه الكليه .
- لا يخفي على الدارس المتخصص – بأي حال من الأحوال – أنه توجد صلة وثيقه جدا بين موضوع نظريات الطلب على النقود (السياسات الإقتصاديه) من جهة ودراسة موضوعات النقود (الأصول الإقتصاديه) من جهة ثانيه وموضوعات البنوك (المؤسسات الإقتصاديه) من جهة ثالثه . وهو ما سنحاول أن نوضحه من خلال دراسة نظريات الطلب على النقود والتي تندرج ضمن النظريات النقديه .

◈ مفاهيم ذات صله بنظريات الطلب على النقود

⬅ الطلب على النقود

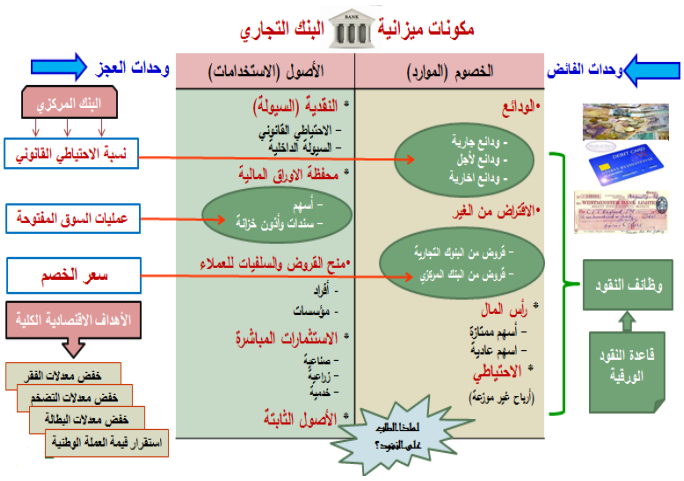

يقصد بالطلب على النقود **الرغبه في الإحتفاظ بالأصول الماليه في شكل نقدي** ، بمعنى آخر في شكل سيوله ، سواء خارج قنوات قطاع البنوك (الجهاز المصرفي) أو داخل قنوات البنوك في شكل ودائع جاريه ، وذلك بغرض إجراء المعاملات . والمعلوم أن الوحدات الإقتصاديه التي تحتفظ بالنقود بالشكل المشار إليه آنفا ، لا يتحقق لها أي عائد (ربح أو فائده)

مقارنة بالوحدات الإقتصاديه التي تحتفظ بالنقود في شكل أصول ماليه مدره للعائد كالأسهم والسندات وأذون الخزانه . ولعلنا نستكشف ذلك بوضوح من خلال دراسة المخطط التالي :

⬅ الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي)

يقصد به قيمة مجموع السلع والخدمات النهائيه التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافيه للدوله في خلال فترة زمنيه معينه (عادة سنه) ، ويتم الحصول عليه عن طريق ضرب الناتج المحلي الحقيقي (Y) في مستوى الأسعار (P) .

⬅ كمية النقود

يقصد بها حجم وسائل الدفع المتاحه في الإقتصاد والتي سبق شرح مكوناتها عند الحديث عن وظيفة البنك المركزي في إدارة عرض النقود بالمفاهيم الثلاثه :

- عرض النقود بالمفهوم الضيق : M_1 .
- عرض النقود بالمفهوم الواسع : M_2 .
- عرض النقود بالمفهوم الأوسع : M_3 .

ولغرض التبسيط سنرمز لكمية النقود أيا كانت من بين الخيارات الثلاثه المفاهيم المذكوره بالرمز M .

⬅ سرعة دوران النقود

يقصد بها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحده النقديه من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات في خلال فترة زمنيه معينه (عادة سنه) ويتم الحصول على سرعة دوران النقود (V) بقسمة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (النقدي) (PY) على كمية النقود (M) .

المنتج	كمية الناتج	السعر P	كمية النقود M	الدخل Y	سرعة دوران النقود V	سرعة دوران النقود V
القمح	500	1	500	500	1	500
لحوم	500	1	500	500	1	⬇
خضروات	500	1	500	500	1	⬇
فواكه	500	1	500	500	1	⬇
ملابس	500	1	500	500	1	⬇
المجموع	2500	-	2500	2500	-	500

الخيار الأول : $V = \frac{PY}{M}$ = $\frac{2500}{2500}$ غير واقعي

الخيار الثاني : $V = \frac{PY}{M}$ = $\frac{2500}{500} = 5$ واقعي

◈ النظريه التقليديه في الطلب على النقود (صيغة التبادل)

⬅ مقدمه عن النظريه التقليديه

تنسب النظريه التقليديه في الطلب على النقود للإقتصادي ايرفنج فيشر Irving Fisher والتي تم تقديمها في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .
وتتمحور هذه النظريه في الأساس حول كيفية تحديد الناتج (أو الدخل) المحلي الإجمالي ولكن جرت العاده على إستخدام الإطار التحليلي لهذه النظريه في تقديم نظرية للطلب على النقود وذلك من خلال تناول العلاقه بين كمية النقود التي يرغب الناس في الإحتفاظ بها والدخل المحلي الإجمالي (النقدي) .

⬅ صيغة النظريه الكميه

اعتمدت نظرية فيشر على صيغة (معادلة) رياضيه أطلق عليها معادلة معدل التبادل وذلك على النحو الموضح أدناه :

$$M \times V = P \times Y$$

حيث ترمز كل من :

M : إلى كمية النقود .

V : إلى سرعة دوران النقود .

P: إلى مستوى الأسعار .

Y : إلى الناتج المحلي الإجمالي (السلعي) .

$$M \times V = P \times Y$$

من الصيغه السابقه لمعادلة معدل التبادل يمكن القول : أن كمية النقود مضروبه في سرعة تداولها تساوي مستوى الأسعار مضروبا في الناتج المحلي الإجمالي . (أو عدد المبادلات / الصفقات المبرمه) . وبالتالي يمكن النظر إلى الطرف الأيسر من المعادله على أنه يمثل :

عرض النقود = $M \times V$

وبنفس القدر ، يمكن النظر إلى الطرف الأيمن من المعادله على أنه يمثل :

إنفاق النقود = $P \times Y$

وبعبارة أخرى لابد أن يتساوى جانب العرض مع جانب الإنفاق والذي يمثل في هذه الحاله جانب الطلب .

⬅ افتراضات النظريه الكميه

تنحصر افتراضات النظريه الكميه في النقود في الآتي بخصوص مكونات معادلة معدل التبادل :

أ. **ثبات معدل دوران النقود في المدى القصير (V)**

يعزو فيشر هذا الثبات لمعدل دوران النقود إلى بعض العوامل المؤسساتيه والنقديه مثل :

١. الإنتشار الجغرافي الواسع لفروع البنوك .
٢. تعدد أدوات التمويل (المنتجات الماليه) .
٣. زيادة وانتشار الوعي المصرفي فيما يتعلق بالإدخار والإستثمار والإستهلاك .
٤. التقدم التقني في مجال الإتصالات وتسخير التقنيه لإتمام المعاملات المصرفيه .

حيث يرى فيشر أن العوامل المذكوره جميعها تسهم في زيادة معدل دوران النقود ومن ثم زيادة فاعلية تأثير عرض النقود على الدخل النقدي ، لكنها كما أشير لا تتغير إلا في المدى الطويل .

ب. **ثبات الناتج الحقيقي في المدى القصير (Y)**

نظرا لإنتماء فيشر إلى مدرسة الفكر الإقتصادي الكلاسيكي ، فهذه المدرسه تؤمن بتلقائيه توازن الإقتصاد بدعوى أن العرض يخلق الطلب المساوي له (قانون ساي Say's

Law) أي أن ما يتولد من دخل من تحقق الناتج الإجمالي المحلي يكون كافيا لتوليد إنفاق كلي معادل له بإستمرار عند مستوى التوظف (التشغيل) الكامل .

ج. **تغير كمية النقود (M)**

يعتبر فيشر كمية النقود هي المتغير المستقل الوحيد ضمن مكونات معادلة معدل التبادل ، أي تتغير بمعزل عن المكونات الأخرى بالزياده أو النقصان .

د. **تغير مستوى الأسعار (P)**

يعتبر فيشر أن مستوى الأسعار يتغير أيضا ولكن تغيره يكون تبعا للمتغير المستقل كمية النقود .

بناءا على الإفتراضات السابق ذكرها يمكن إعادة صياغة معادلة معدل التبادل لتصبح على النحو التالي :

$$M \times \overline{V} = P \times \overline{Y}$$

حيث أن الخط الأفقي أعلى كل من (V و Y) يعني ثبات قيمة كل منهما في المدى القصير .

مثال /

لو فرض أنه لدينا القيم التاليه لمكونات معادلة معدل التبادل :

مرة في العام V = 100	بليون وحده نقديه M = 5
بليون صفقه Y = 2.5	وحده نقديه P = 200

وبالتعويض في معادلة معدل التبادل ، نحصل على القيم التاليه :

$$5 \times 100 = 200 \times 2.5$$

$$500 = 500$$

وبإفتراض أن كمية النقود زادت من 5 بليون وحده نقديه إلى 10 بليون وحده نقديه ف بالتعويض في معادلة معدل التبادل نحصل على القيم التاليه :

$$10 \times 100 = 400 \times 2.5$$

$$1000 = 1000$$

إذن النتيجه النهائيه ، هي الزياده في مستوى الأسعار (P) بنفس النسبه (الضعف) وفي نفس إتجاه الزياده في كمية النقود (M) .

⬅ استنتاجات النظريه الكميه

بناءا على ما سبق عرضه يمكن الخروج بالإستنتاجات التاليه :

- وجود علاقه تلقائيه بين النقود المعروضه من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى وهي علاقه طرديه تناسبيه ، دون أي أثر على الناتج الحقيقي (التركيز على جانب العرض) .
- تستخدم النقود في المبادلات فقط وأن الطلب عليها مشتق من الطلب على السلع والخدمات . وبالتالي تقلل هذه النظريه من أهمية الوظائف الأخرى للنقود وبالذات كون أن النقود مخزن للقيمه وبذلك يكون دور النقود محايدا في الإقتصاد .
- استبعاد الدوافع الأخرى للطلب على النقود ، خاصه الطلب على النقود لشراء أصول ماليه ذات عائد كالأسهم والسندات ، الأمر الذي ترتب عليه أنه ليس لسعر الفائده أي دور في نظرية فيشر للطلب على النقود .

هذه الإستنتاجات الثلاثه كانت تمثل مصدر الإنتقاد الأساسي للنظريه الكميه في الطلب على النقود ، حيث أثبت الواقع عدم صحتها .

◈ النظريه التقليديه في الطلب على النقود (صيغة الأرصده النقديه)

✱ صيغة النظريه :

ويطلق عليها أحيانا اسم نظرية كامبرديج وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الإقتصاد في جامعة كامبردج . ووفقا لهذه النظريه فإن كمية النقود المطلوبه لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات ، بل ترتبط بمعدل الدخل . بمعنى آخر تبني هذه النظريه تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقه بين الرغبه في الإحتفاظ بأرصدة نقديه من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى . ولذلك فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبه . ولهذا الغرض يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي :

$$M \times V = P \times Y$$

بقسمة طرفي المعادله على (V) نحصل على النتيجه التاليه :

$$M = \frac{1}{V} \times PY$$

حيث تشير (PY) للدخل النقدي وتشير $\frac{1}{V}$ إلى مقلوب سرعة دوران النقود وتشير M إلى كمية النقود .

✱ افتراضات النظريه

للوصول إلى الصيغه النهائيه لمعادلة الأرصده النقديه نفترض الآتي :

- ✓ توازن سوق النقود ، بمعنى أن كمية النقود التي في حوزة أفراد المجتمع مساويه تماما لكمية النقود التي يرغبون في الإحتفاظ بها أي كمية النقود المطلوبه ($M^D = M^S$) .
- ✓ ثبات (V) في المدى القصير ، ولذا يمكن إحلال الثابت (K) مكان ($\frac{1}{V}$) وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادله الأخيره كما يلي :

$$M^d = K \times PY$$

حيث توضح هذه المعادله أن المجتمع سيطلب نسبة من النقود مقدارها (K) من الدخل الإجمالي في أي وقت من الأوقات . أي بمعنى آخر لن يخصص المجتمع كل النقود التي في حوزته للمبادلات . وهذا يعني أن صيغة الأرصده النقديه تنظر للنقود بإعتبارها مخزنا للقيمه أيضا . خلاصة الأمر ، تركز صيغة معادلة التبادل (لفيشر) على أسباب النقود ، أما صيغة معادلة الأرصده النقديه (مدرسة كامبريدج) فهي تبحث أسباب الإحتفاظ بالنقود .

المحاضره الثالثة عشر / النظريات النقديه (النظريات الحديثه)

❖ المقدمه

جاءت النظريات النقديه الحديثه في تفسير الدوافع أو العوامل التي تحدد الطلب على النقود لكي تتلافى بعض أوجه القصور في النظريات النقديه التقليديه في الطلب على النقود . وترتيبا على هذا الفهم بدأت النظريات الحديثه بتوجيه الإنتقادات للنظريات التقليديه في الطلب على النقود ، حيث انحصرت أهم هذه الإنتقادات في الآتي :

- ☜ رفض فرضية ثبات معدل دوران النقود .
- ☜ رفض فرضية عدم تأثير سعر الفائده على الطلب على النقود (حياد سعر الفائده) .
- ☜ رفض فرضية العلاقه الميكانيكيه والتناسبيه بين كمية النقود ومستوى الأسعار ، فهناك عوامل أخرى بخلاف كمية النقود تؤثر على مستوى الأسعار (تكاليف الإنتاج أو الضرائب أو الدعم والإعانات) .
- ☜ رفض فرضية التوازن التلقائي بين العرض الكلي والطلب الكلي حسب نص قانون ساي في الأسواق (Say's Law) .

❖ النظريه الحديثه في الطلب على النقود (صيغة تفضيل السيوله)

- تنسب نظرية الطلب على النقود بصيغة تفضيل السيوله للإقتصادي الإنجليزي الأصل جون ماينارد كينز John Maynard Kenyes والذي يوصف بأنه أحدث ثوره في مجال الفكر الإقتصادي . عندما أصدر كتابه الشهير النظريه العامه للتوظيف والفائده والنقود في عام 1936 ومن جانبه قسّم كينز محددات الطلب على النقود إلى ثلاثة دوافع تشمل الآتي :
  - دافع المبادلات أو المعاملات .
  - دافع التحوط (الإحتياط) للطوارئ .
  - دافع المضاربه .
- فيما يلي استعراض مفصل لكل دافع من هذه الدوافع الثلاثه لمعرفة الكيفية التي يؤثر بها في الطلب على النقود .

١- دافع المبادلات أو المعاملات :

- يقصد بذلك أن الأفراد يطلبون نقودا من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل ، حيث أقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقه الإيجابيه بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد .
- فالمرء بحاجه للإحتفاظ بمبلغ من المال لدفع فواتير مستحقه عليه أو من أجل شراء احتياجاته اليوميه من المحلات التجاريه ، مع أن هذا الجزء من الطلب

يُفقد الفرد عائدا كان يمكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في شكل أصول تحقق عوائد .

$MT = f(Y^+)$

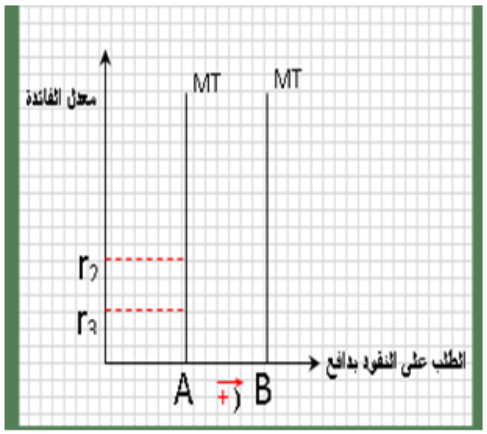

- لذلك يجد المرء أنه مضطرا للتضحيه بهذا إذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود .
- يتضح مما سبق أن كينز يعترف بوظيفة النقود كوسيط للتبادل وأن الطلب عليها هنا طلب مشتق من الطلب الكلي على السلع والخدمات (الإتفاق مع النظريه الكميه التقليديه) .
- يتأثر هذا الطلب على النقود بالدخل ، حيث أن العلاقه بينهما هي علاقه موجبه (طرديه) حيث أن ذوي الدخول المنخفضه تكون قيمة مبادلاتهم منخفضه والعكس صحيح .
- يقر كينز بأنه لا توجد علاقة للطلب على النقود بسعر الفائده .
- وبصفة عامه يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع المبادلات في الآتي :

١. **الدخل :** وهو أهم تلك المحددات ، والعلاقه بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع المعاملات الطرديه .
٢. **المستوى العام للأسعار** ، والعلاقه طرديه .
٣. **سرعة تداول النقود** ، والعلاقه عكسيه .
٤. **طول فترة إستلام الدخل** ، والعلاقه طرديه .
٥. **مدى إنتشار وكفاءة المؤسسات الماليه في المجتمع** ، والعلاقه عكسيه .
٦. **نوعية الهيكل الإنتاجي للمشروعات** ، والعلاقه طرديه .

٢- **دافع التحوط (الإحتياط) للطوارئ :**

ويقصد بهذا الدافع أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل إنفاق المال بسبب ظرف طارئ أو غير متوقع ، **مثل :**

$MP = f(Y^+)$

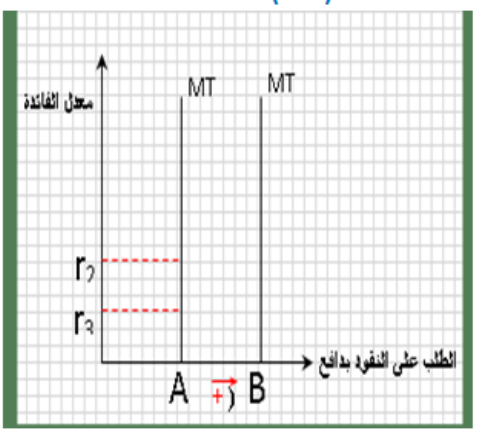

- تعطل السياره (الإنفاق على الصيانه وقطع الغيار) .
- المرض ، كأن يشكو أحد افراد العائله من ألم الأسنان .
- حيازة سلع لم يتم التخطيط مسبقا لشرائها .

ويرى كينز أن الطلب على النقود بدافع التحوط يعتمد أيضا على مستوى الدخل كعامل رئيسي . ويأخذ المنحنى نفس شكل منحنى الطلب لدافع المعاملات موضحا العلاقه الموجبه (الطرديه) بين الجانبين . وبالتالي لا علاقة لسعر

الفائده بالطلب على النقود بدافع التحوط .

وبصفة عامه يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع التحوط في الآتي :

١. **الدخل :** وهو أهم تلك المحددات ، والعلاقه بين الدخل النقدي والطلب على النقود بدافع الإحتياط طرديه .
٢. **درجة عدم التأكد السائده في المجتمع** ، والعلاقه طرديه .
٣. **درجة نمو وتنظيم سوق رأس المال وكفاءة الجهاز المصرفي** ، والعلاقه عكسيه .
٤. **طبيعة الفرد والظروف النفسيه المحيطه به** ، حيث ينخفض الطلب على النقود بدافع الإحتياط عندما يسود التفاؤل .

٣- **دافع المضاربه :**

$MS = f(r^-)$

ويقصد كينز بهذا الدافع مفاضلة الأفراد بين العوائد والتكاليف المترتبه نظير الإحتفاظ بنقودهم في شكل سائل وبين توظيف نقودهم في بدائل أخرى . تدر عليهم دخلا (أرباح أو فوائد) مثل الأسهم والسندات . يعتبر كينز أو من أشار لهذا الدافع وتميز به ، نظرا لأنه يربط هذا الدافع مع سعر الفائده بعلاقة عكسيه (سالبه) .

وبصفة عامه يمكن تلخيص محددات الطلب على النقود بدافع المضاربه في الآتي :

- ***سعر الفائده*** ، وهو المحدد الرئيسي والأهم ، والعلاقه بين سعر الفائده وطلب النقود لأغراض المضاربه عكسيه .
- ***الخبره واستقرار الأسواق النقديه والماليه*** ، كلما زادت الخبره لدى المضاربين وزادت قدرتهم على التوقع بنجاح ، وكلما كانت ظروف هذه الأسواق أكثر استقرارا كلما انخفض الطلب على نقود لأغراض المضاربه .
- ***طول فترة التوقع*** ، والعلاقه طرديه بين طول فترة التوقع والطلب على النقود بغرض المضاربه .

الخلاصه

الطلب على النقود وفقا لنظرية كينز يمكن التعبير عنها على النحو التالي :

$$M^d = MT + MP + MS$$

أي بصورة أخرى :

$$\frac{M^d}{P} = f(\bar{i}, \overset{+}{Y})$$

بحيث تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل طرديه وبسعر الفائده عكسيه . بالرغم من تلافي النظريه الكينزيه للعديد من الأخطاء التي وقعت بها النظريه الكلاسيكيه إلا أنه هناك أيضا انتقادات وجهت للنظريه الكنزيه تتمثل بالآتي :

- لم يشير كينز للتغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائده .
- أهمل سعر الفائده في الطلب على النقود للأغراض الأخرى غير المضاربه .
- لم توضح النظريه آثار التغير لسعر الفائده في الأجل الطويل .

❖ النظريه الحديثه في الطلب على النقود (صيغة الطلب على الأصول)

المقدمه

قدّم ميلتون فريدمان Milton Friedman نظريته في الطلب على النقود في عام 1956 . وعلى خلاف من سبقوه من الإقتصاديين اعتبر ميلتون فريدمان أن النقود هي أحد المكونات البديله للثروه . كما اعتبر أن الطلب على النقود لا يختلف عن الطلب على أي نوع من الأصول الماليه أو الماديه الأخرى . وقد اعتمد ميلتون فريدمان في صياغة نظريته في الطلب على النقود ، على نظرية الطلب على الأصول ، فجاءت معادلته في الطلب على النقود على النحو التالي

صيغة نظرية الطلب على الأصول

$$\frac{Md}{P} = F\,[\,yp\,,\, rd - rm\,]\,(re - rm)\,(\pi - \ m)$$

حيث ترمز :

- $\frac{Md}{P}$: للطلب على الأرصده النقديه .
- yp : للدخل الدائم .
- rm : للعائد المتوقع من إبقاء النقود سائله .
- rb : للعائد المتوقع على السندات .
- re : للعائد المتوقع على الأسهم .
- π : لمعدل التضخم المتوقع .

تفسير نظرية الطلب على الأصول

يرى فريدمان أن هناك علاقه طرديه بين الدخل (يقصد به الدخل الدائم) والطلب على النقود . والدخل الدائم هو معيار للثروه استحدثه فريدمان والذي يمثل العائد السنوي على الثروه المملوكه للشخص ممثله في : (المدخرات + الدخل الحالي + القيمه الحاليه للدخول المتوقعه في المستقبل) . كما يرى فريدمان أن الطلب على النقود يتحدد بمستوى تكلفة الإحتفاظ بالنقود . وتتمثل هذه التكلفه في سعر الفائده ومعدل الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائيه . وبالتالي كلما زادت تكلفة الإحتفاظ بالنقود من خلال إرتفاع قيمة هذين العاملين أو أحدهما ، كلما قلت رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود وعلى ذلك فإن العلاقه بين تكلفة الإحتفاظ بالنقود والطلب عليها تعد علاقه عكسيه .

وأخيرا يرى فريدمان أنه في حالة إرتفاع العوائد على السندات والأسهم والأصول الأخرى مقارنة بالعائد من الإحتفاظ بالنقود ، فإن الفرد يفضل هذه البدائل على الإحتفاظ بالنقود . مما يقلل من طلبه على النقود ، من جانب آخر وهو ما يعكس نسبة التضخم التي تمثل ضريبة الإحتفاظ بالنقود فإذا توقع الفرد إرتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم تناقص القوة الشرائيه للنقود فإنه سيفضل السلع على النقود وهذا يعني تناقص الطلب على النقود .

إذن حسب هذا التفسير يتوقف الطلب على النقود على ثلاثة عوامل :

١) الدخل الدائم والعلاقه بينه والطلب على النقود طرديه .
٢) أسعار الأصول البديله (الأسهم والسندات) والعلاقه بينها والطلب على النقود عكسيه .
٣) الإشباع المتحقق من النقود نتيجة للصرف منها على المعاملات والعلاقه بينها والطلب على النقود عكسيه .

المحاضره الرابعة عشر / قضايا معاصره لها صلة بالبنوك

❖ المقدمه

سوف يتم في هذه المحاضره الأخيره من هذا الفصل ، استعراض قضيتان من القضايا المعاصره والتي يسود الإعتقاد بأنه لهما صلة كبيره بموضوع البنوك بكافة أنواعها . فأحد هذه القضايا لها أثر إيجابي على البنوك وتمثل نوع من الفرص التي من شأنها تعزيز مركز قوة هذه البنوك . في حين أن القضيه الأخرى ، تمثل مصدر تهديدات من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف مركز هذه البنوك . وتتمثل هاتان القضيتان في الآتي :

١. قضية التقنيه المصرفيه الحديثه .
٢. قضية غسيل الأموال .

فيما يلي سيتم استعراض لكل واحده منهما بشئ من التفصيل .

أولا : قضية التقنيه المصرفيه الحديثه

شهد العالم في مرحلة ما بعد الحرب العالميه الثانيه تطورات حاسمه في مجال ثورة المعلومات والإتصالات (ITC) والتي كان لها أثرا كبيرا على أداء القطاع المالي بصفة عامه ، وعلى أداء البنوك (القطاع المصرفي) في جميع دول العالم ، بصفة خاصه . وسوف يتم في هذا الجزء الحديث عن التقنيه المصرفيه الحديثه من خلال المواضيع الفرعيه التاليه :

♦ التطورات التاريخيه للتقنيه المصرفيه الحديثه

بصفة عامه يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها تطورات التقنيه المصرفيه الحديثه إلى ثلاثة مراحل تاريخيه متباينه ، وذلك على النحو التالي :

أ. **المرحله الأولى :** استخدام التقنيه في ضبط حسابات العملاء والفروع
تتميز هذه المرحله بالإستخدام المحدود للتقنيه ، وتمتد من الخمسينيات وإلى أواخر الستينيات من القرن الماضي ، حيث شهدت هذه المرحله التطورات التاليه في مجال التقنيه المصرفيه الحديثه :

- استخدام الحاسبات (الآلات الحاسبه) .
- استخدام أجهزة الحاسوب الكبيره والتي تطورت لاحقا إلى استخدام أجهزة الحاسوب الشخصيه (PC) .

ب. **المرحله الثانيه :** استخدام التقنيه في تقديم الخدمات المصرفيه للعملاء

تمتد هذه المرحله من أوائل السبعينيات وإلى أوائل القرن الحالي . وقد تميزت هذه المرحله بتسارع معدلات استخدام منجزات التقنيه المصرفيه الحديثه والتي شهدت التطورات التاليه :

- تقديم خدمات أجهزة الصراف الآلي (ATM) .
- تقديم الخدمات بنظام نقاط البيع (POS) .
- توفير البطاقات البنكيه الذكيه (بطاقات الدفع ، البطاقات الإئتمانيه ، بطاقات الصرف الشهري) .
- توفير مختلف أنواع المواقع الإلكترونيه المصرفيه (الموقع المعلوماتي Informational ، الموقع الإتصالي Communicative ، الموقع التبادلي Transactional) .

ج. **المرحله الثالثه :** استخدام التقنيه في عمليات التشبيك (الربط)

تمتد هذه المرحله من أوائل القرن الحالي وإلى يومنا هذا . وقد تميزت هذه المرحله بتقوية وتعزيز علاقات الترابط والتشابك بين البنوك والأطراف ذات العلاقه بها ، سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي . وسواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الأقليمي أو الصعيد الدولي . وفيما يلي وصف لأهم تطورات هذه المرحله :

- استخدام التقنيه في عملية الربط بين البنوك فيما بعضها ، خصوصا في مجال التحويلات الماليه (نظام الـ SWIFT) .
- استخدام التقنيه في عملية الربط بين البنوك ومؤسسات الدوله في مجال سداد المدفوعات والفواتير (الحكومه الإلكترونيه) .
- استخدام التقنيه في عملية الربط بين البنوك والبنك المركزي (المقاصه الإلكترونيه) .
- استخدام التقنيه في عملية الربط بين البنوك والأسواق الماليه العالميه (البورصات) .

(**المحصله النهائيه** لهذه المراحل الثلاثه هي بلوغ مرحلة الصيرفه الإلكترونيه والبنوك الإفتراضيه)

✓ مزايا استخدام التقنيه المصرفيه الحديثه ومشكلاتها .

بصفة عامه ، يمكن حصر مزايا استخدام البنوك للتقنيه المصرفيه الحديثه في الآتي :

- رفع الكفاءه التشغيليه للبنوك عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات المصرفيه (الوفر في استخدام العنصر البشري والعمليات الورقيه وتقليل أخطاء العمل اليدوي والوفر في الزمن الذي تستغرقه المعاملات) .
- زيادة الفرص (الحصه في السوق المصرفيه وجذب العملاء / الزبائن) عن طريق تقديم منتجات ماليه جديده وخدمات ماليه جديده .

- تطوير وتنفيذ نظم الإداره عن طريق استخدام تطبيقات نظم المعلومات الإداريه .
- الإنتشار الجغرافي عن طريق أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع .

أما عن المشكلات ذات الصله بإستخدام البنوك للتقنيه المصرفيه الحديثه ، فيمكن حصرها في الأشكال التاليه :

- التكاليف الباهظه للحصول على أجهزة ومعدات التقنيه والبرمجيات .
- المشكلات المتعلقه بالتطورات المتسارعه في مجال التقنيه المصرفيه الحديثه والتي تكون حلولها بأيدي غالبا المتخصصين من الفنيين في مجال التقنيه .
- المخاطر المتعلقه بإختراق نظم وشبكات البنوك من قبل الأفراد والعصابات المتخصصه في عمليات السطو على مواقع البنوك .
- المشكلات بسبب تتعدد ثقافات الموظفين داخل البنك الواحد (كالصراعات بين فئة المصرفيين وفئة التقنيين داخل المؤسسه الواحده) .
- إمكانية استغلال وسائل التقنيه المصرفيه الحديثه في عمليات غسيل الأموال .

ثانيا : قضية غسيل الأموال

أ. تعريف غسيل الأموال :

غسيل الأموال Money Laundering أو ما يعرف أيضا بتبييض الأموال هو عملية إضفاء المشروعيه على الأموال المتأتيه من مصادر غير مشروعه . وهناك مجموعه من التعاريف العامه لظاهرة غسيل الأموال ، نذكر منها :

- عملية تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأن مصدر الحصول عليها ارتكاب جريمه
- أي فعل يهدف إلى إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو بقصد مساعدة أي شخص متورط في هذا النوع من الجرائم للإفلات من العقوبه .
- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو حركتها أو الحقوق المتعلقه بها أو ملكيتها ، مع العلم بأنها مستمده من جريمة أو من فعل من أفعال الإشتراك في هذه الجريمه .
- قدّرت مجموعة العمل المالي (FATF) حجم الأموال المغسوله بـ 300 بليون دولار سنويا .
- ووفقا لتقدير وزارة الخارجيه الأمريكيه فإن حجم الأموال المغسوله في العالم يصل إلى 500 بليون دولار سنويا .
- في حين يقدر خبير دولي في مجال الجريمه المنظمه في آسيا ، أن مبالغ ما بين 300 إلى 400 بليون دولار من الأموال القذره يتم تبييضها سنويا .

فيما يلي نقدم أمثله للأنشطه ذات العلاقه بظاهرة غسيل الأموال :

- المخدرات .
- السرقه من المال العام أو الخاص .
- الإحتيال والإختلاس المالي .
- تجارة الأسلحه .
- تهريب السلع .
- التهرب الضريبي أو الجمركي .
- الرشوه .

- التستر والغش التجاري .
- مخالفة النظام المصرفي .
- بيع الأعضاء البشريه .
- الهجره غير القانونيه .
- القمار .
- الدعاره .
- الجرائم البيئيه .

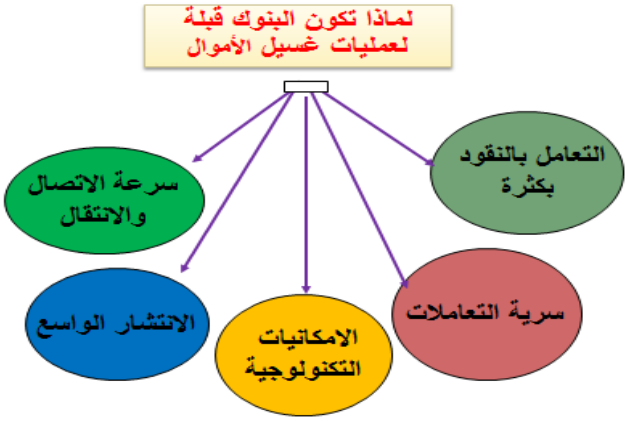

ب. مراحل عمليات غسيل الأموال

على وجه العموم تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل متتابعه يمكن وصفها على النحو التالي :

١. مرحلة الإبداع :

- ✓ جني العائد (المتحصلات) من ارتكاب الجريمه مثل بيع المخدرات .
- ✓ كميات كبيره من النقد وقد يكون من ضمنها الشيكات وبطاقات الدفع .
- ✓ تبدأ عملية إدخالها في الحسابات بالبنوك مباشره (نقد يودع في حساب شخصي) أو بصوره غير مباشره (تودع على شكل معادن ثمينه أو شيكات سياحيه ... إلخ) .
- ✓ تجميع الأموال خارج منطقة تحصيلها وتحويلها مباشره للخارج .

وتعتبر هذه المرحله من أكثر المراحل خطوره لصعوبة اكتشافها .

٢. مرحلة التغطيه أو الإخفاء :

- محاولة إخفاء علاقة الأموال بمصدرها .
- الإيهام بأن المال متأتي من مصادر مشروعه .
- استخدام عمليات تجاريه وماليه متداخله ومشتركه وبالغة التعقيد .
- القيام بعمل عقود تجاريه داخليه وخارجيه واتفاقيات قانونيه معقده مع أطراف متعدده.
- إعاقة جهات التحقيق وإنفاذ القانون من تتبع ومعرفة مصادر هذه الأموال .

٣. مرحلة الدمج أو الخلط :

- دمج الأموال بأنشطة الإقتصاد العامه (الشرعيه) .
- من المراحل الخطره على الإقتصاد .
- يصعب اكتشافها من قبل الجهات الأمنيه والإشرافيه .
- المحصله النهائيه لإرتكاب الجريمه .
- من خلالها يتم تكرار ارتكاب الجريمه .
- تمتد آثارها السلبيه إلى مختلف نواحي ومجالات الحياة في الدوله .

ج. طرق وأساليب غسيل الأموال

يمكن حصر طرق وأساليب غسيل الأموال في الآتي :

التركيب :

- الإيداع في حسابات متفرقه لتجمع في حساب موحد .
- تقسيم المبالغ الضخمه المتحصله من ممارسة الأنشطه الإجراميه (إلى مبالغ صغيره) ومن ثم يعاد تجميعها .
- إجراء عدة عمليات إيداع خلال اليوم الواحد في الحساب .
- قيام عدد من الأفراد بتكرار الإيداع النقدي في حساب واحد .

التواطؤ :

قيام موظفي البنوك أو أي من المؤسسات الماليه بتسهيل قبول الإيداعات دون تطبيق الإجراءات والضوابط المنظمه لذلك مثل التبليغ عن العمليات المشبوهه أو تلك التي تبدو غير طبيعيه أو عدم تعبئة نماذج التحويل والإيداع أو نموذج التبليغ بشكل كامل وعدم تطبيق مبدأ اعرف عميلك .

⬅ التهريب :

نقل الأموال النقديه أو المعادن الثمينه والسلع النادره إلى خارج البلاد بصوره غير قانونيه ليتم إيداعها في النظام الإقتصادي في بلد آخر ، سواء للقيام بعملية التغطيه أو كمرحلة دمج نهائيه . كما يمكن إعادة استخدامها في تكرار ممارسة النشاط الإجرامي ، وتتم عمليات التهريب بواسطة الطائرات والسيارات والنقل مع المسافرين عبر شركات الشحن والبريد وعبر الحدود البريه .

⬅ الشركات الوهميه أو شركات الواجهه :

وهو ما يسمى بالتمثيل المخالف للحقيقه ، وذلك عن طريق تكوين شركات وهميه لإظهار أن الأموال المودعه متأتيه من نشاط الشركه . في حين تكون جميع أموالها ناتجه عن تجارة المخدرات مثلا . وقد يكون لها مكاتب وموظفين وحسابات .كما يمكن تأسيس شركات تزاول نشاط تجاري ما (غالبا يصعب تقدير الدخل الناتج منه) كواجهة للتغطيه على الأعمال غير الشرعيه .

د. المخاطر والآثار الناجمه عن ممارسة عمليات غسيل الأموال

يمكن حصر هذه المخاطر والآثار في الآتي :

- إيجاد كيان مصرفي هزيل قائم على أموال متأتيه من مصادر غير مشروعه .
- إعطاء الفرصه للمجرمين والحريه لمزاولة أعمالهم الإجراميه والإستمتاع بالعائدات غير الشرعيه .
- تفشي ظواهر الفساد الأخلاقي والإداري في مختلف قطاعات العمل .
- مخاطر التأثير المباشر أو غير المباشر على الجهاز الحكومي ونفوذ العناصر الإجراميه فيه (المافيا ومجموعات الضغط) .
- تدهور الوضع الإقتصادي من جراء السمعه السيئه المرتبطه بممارسة الجرائم المرتبطه بعمليات غسيل الأموال .
- الآثار المباشره على مختلف مجالات الإستثمار الداخلي أو الخارجي وأثره على العمله والدخل والتضخم .
- يتسبب في إحداث البطاله من جراء التهرب الضريبي .
- يحد من فرص التنافس الشريف على الدخول في المشاريع .
- شيوع مختلف أنواع الجرائم في المجتمع ، مما يتسبب في زعزعة الأمن والإستقرار بشكل عام .

هـ مكافحة عمليات غسيل الأموال

☜ دور البنوك المركزيه :

- إصدار التعليمات المنظمه لفتح وتشغيل الحسابات بأنواعها المختلفه .
- إصدار القواعد الخاصه بمكافحة غسل الأموال للبنوك .
- إلزام البنوك بالتبليغ عن العمليات المشتبه بها .
- التنسيق والتعاون المستمر بين المؤسسات الماليه ومختلف القطاعات .
- منع فتح الحسابات غير المقيمه .
- منع ممارسة الأعمال المصرفيه بدون ترخيص .
- تنظيم حركة النقد الداخل والخارج .
- حظر فتح الحسابات مجهولة الهويه أو الرقميه .
- تنبيه البنوك عن مخاطر غسيل الأموال .
- عقد الندوات المتخصصه للمصرفيين للتعريف بمخاطر غسيل الأموال .
- عقد الدورات التدريبيه لمنسوبي القطاعات الأمنيه والتحقيقيه والقضائيه .
- إنشاء شعبة مختصه لمكافحة غسيل الأموال .

☜ دور البنوك التجاريه :

- تطبيق التعليمات الصادره من الأجهزه الإشرافيه المتعلقه بمكافحة غسيل الأموال
- التقيد بتنفيذ التعاملات الماليه وفق ما جاء بدليل إجراءات العمل لديها والتأكد من حسن تنفيذ وسير تلك الإجراءات .
- تقيد جميع العاملين بالسلوك المهني الحسنه وتجنب الوقوع في الشبهات .
- بذل الجهود المضاعفه في مجال اختيار الموظفين وتكثيف جهود التدريب .
- التوعيه بمختلف المجالات ولجميع شرائح المتعاملين .
- معرفة العميل من خلال توفير معلومات وبيانات شخصيه عند فتح الحسابات أو عند تنفيذ عمليات ماليه .
- حفظ السجلات الخاصه بالعملاء ومستندات العمليات الماليه لفتره لا تقل عن عشر سنوات .
- عدم السماح بفتح حسابات رقميه (مجهولة الهويه) أو بأسماء وهميه .
- متابعة تعاملات العملاء الماليه والتحري عن الأعمال التي تبدو غير طبيعيه أو مشكوك فيها ليتم التبليغ عنها .
- التعاون التام مع السلطات الإشرافيه الماليه والأمنيه والتحقيقيه .